

Distr.: General
1 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام**

إضافة

موجز

يُقدّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤، عملاً بالفقرة ٢٨٤ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٨، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريراً لتنظر فيه في دورتها التاسعة والستين عن التطورات والمسائل المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك تنفيذ القرار ٧٠/٦٨. ويُقدّم التقرير أيضاً إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عملاً بالمادة ٣١٩ من الاتفاقية. وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير مقترناً بالوثائق التالية: (أ) تقرير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار (A/69/71)، الذي تناول موضوع اهتمام الاجتماع الخامس عشر

* A/69/150.

** بسبب القيود المفروضة على عدد الصفحات، يقتصر هذا التقرير على موجز لأهم الاتجاهات والتطورات المستجدة في الآونة الأخيرة ومعلومات منتقاة من المساهمات المقدمة من الوكالات والبرامج والهيئات ذات الصلة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

281014 281014 14-60094 (A)



لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار؛ (ب) والتقرير المتعلق بأعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (A/69/77)؛ (ج) والتقرير المتعلق بعمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الخامس عشر (A/69/90)؛ (د) والرسالتان المؤرختان ٥ أيار/مايو و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهتان إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (A/69/82) و (A/69/177)؛ بالإضافة إلى وثائق أخرى ذات صلة مثل تقرير الاجتماع الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (SPLOS/277) والبيانات التي أدلى بها رئيس لجنة حدود الجرف القاري بشأن التقدم المحرز في عمل اللجنة (CLCS/81 و 83).

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقان المتعلقان بتنفيذها والهيئات المنشأة بموجبها
٨	ثالثاً - ضمان السلامة والأمن في البحر
١٤	رابعاً - سلامة الناس في البحر
١٨	خامساً - تنمية اقتصاد مستدام يعتمد على موارد المحيطات
٤٠	سادساً - التصدي لآثار تغير المناخ وتحمض المحيطات على المحيطات ومواردها
٤٥	سابعاً - دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية
٤٧	ثامناً - تطوير علوم البحار والتكنولوجيا البحرية
٥٢	تاسعاً - بناء قدرات الدول على تنفيذ النظام القانوني للمحيطات والبحار
٥٦	عاشراً - تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين
٥٨	حادي عشر - الاستنتاجات
	المرفق
٦١	حالة صناديق التبرعات الاستثمارية التي تديرها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار

أولا - مقدمة

١ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، سيحيي المجتمع الدولي الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وطوال السنوات العشرين الماضية، شهدت الاتفاقية، التي استكملت في عام ١٩٩٤ بالاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (الاتفاق المتعلق بالجزء الحادي عشر) وفي عام ١٩٩٥ باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية)، تقدماً مطرداً نحو تحقيق هدف انضمام جميع دول العالم إليها. وهي توفر الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ ضمنه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وتبقى ذات أهمية حاسمة فيما يتعلق بصون وتعزيز السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية فيما بين الدول، وكذلك فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. وتم التسليم بضرورة تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل، حيث حدث ذلك آخر مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، وفي سياق متابعته.

٢ - وشهدت السنة الماضية زيادة اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني بالمحيطات والبحار. وعلى وجه الخصوص، ثمة وعي متزايد بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها زيادة الاعتماد على المحيطات ومواردها في تحقيق أهداف التنمية، نظراً لأن المحيطات تحظى بأهمية حيوية للاقتصاد والناس على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال مساهمتها في النقل والأمن الغذائي وأسباب المعيشة. وفي الوقت نفسه، ثمة قلق متزايد من أن سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية تتعرضان للضغط من الأنشطة غير المستدامة والآثار المترتبة على زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٣ - وأتاح الاحتفال باليوم العالمي للمحيطات لعام ٢٠١٤ الذي أقيم تحت عنوان "لنعمل سوياً على كفالة قدرة المحيطات على توفير سبل العيش لنا في الحاضر والمستقبل"^(١) فرصة للتفكير في المسؤولية المشتركة لجميع أصحاب المصلحة عن ضمان سلامة الدور الحيوي الذي تؤديه المحيطات في تحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٤ - ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للاتجاهات والتطورات الرئيسية المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار.

(١) انظر www.un.org/depts/los/wod/index.html.

٥ - ويعرب الأمين العام عن امتنانه لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وهيئاتها، ولغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، التي أسهمت بمعلومات لهذا التقرير^(٢).

ثانيا - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقان المتعلقان بتنفيذها والهيئات المنشأة بموجبها

ألف - حالة الاتفاقية والاتفاقيين المتعلقين بتنفيذها

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤)، بلغ عدد الأطراف في الاتفاقية ١٦٦ طرفاً، وبلغ عدد الأطراف في الاتفاق المتعلق بالجزء الحادي عشر ١٤٥ طرفاً، وارتفع عدد الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية من ٨٠ إلى ٨١ طرفاً^(٣).

٧ - وعلى الرغم من الدعوات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة إلى الدول لأن تكفل ألا تنطوي أي إعلانات أو بيانات أصدرتها أو تصدرها عند توقيع الاتفاقية أو التصديق عليها أو الانضمام إليها على معنى استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لأحكام الاتفاقية، وأن تُسحب أي إعلانات أو بيانات من هذا القبيل، لم تُسحب أي إعلانات أو بيانات من هذا القبيل^(٤) حتى الآن^(٥).

باء - عمل الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية

٨ - تواصل الهيئات التي أنشئت بموجب الاتفاقية تيسير تنفيذها. وبالإضافة إلى عمل المحكمة الدولية لقانون البحار المشار إليه أدناه، عقدت الدول الأطراف في الاتفاقية اجتماعها

(٢) يتوافر النص الكامل لمساهماتها على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الرابط التالي: http://www.un.org/depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm

(٣) الاتحاد الأوروبي طرفاً في المعاهدات الثلاث جميعها. وللحصول على مزيد من المعلومات عن حالة هذه المعاهدات، انظر treaties.un.org.

(٤) انظر A/59/62، الفرع ألف-٢.

(٥) انظر <https://treaties.un.org>.

الرابع والعشرين في حزيران/يونيه ٢٠١٤^(٦). وعقدت جمعية السلطة الدولية لقاع البحار دورتها العشرين في تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر الفقرات ٥٤ و ٥٥ و ٧٤ و ٩٢ أدناه)^(٧).

٩ - وعقدت لجنة حدود الجرف القاري دورتيها الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤^(٨)، واعتمدت خلالها مجموعتين من التوصيات، مما رفع مجموع عدد التوصيات إلى ٢٠ توصية. غير أنه لم يكن هناك حتى الآن سوى أربع حالات قامت فيها الدول مقدمة الطلبات بإيداع معلومات وبيانات تقدّم وصفا دائما للحدود الخارجية للجرف القاري استنادا إلى توصيات اللجنة، عملا بالفقرة ٩ من المادة ٧٦ من الاتفاقية^(٩).

١٠ - ويستمر حجم عمل اللجنة في التزايد. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، قدمت ثمانية طلبات جديدة، وبذلك بلغ مجموع عدد الطلبات المقدمة ٧٤ طلبا، بما فيها الطلبات المنقحة. ومن المتوقع أن يستمر تزايد مجموع عدد الطلبات المقدمة في السنوات المقبلة.

١١ - وبالتالي، تتواصل زيادة حجم العمل المتراكم لدى اللجنة^(١٠). وبلغت الفترة الزمنية الفاصلة بين تلقي الطلب وإنشاء لجنة فرعية للنظر فيه خمس سنوات تقريبا، ومن المؤكد أنها ستستمر في الزيادة. وهذا يشكل تحديات عملية للدول مقدمة الطلبات التي يتعين عليها أن تحافظ على البيانات والبرامج الحاسوبية والخبرات اللازمة.

١٢ - وظل تزايد عبء عمل الواقع على عاتق اللجنة وتزايد الجهود المطلوبة من أعضائها، فضلا عن الدعم التقني اللازم لأداء وظائفها بكفاءة مصدر قلق كبير لكل من اللجنة والدول الأطراف التي يواصل كل منهما التداول بشأن كيفية معالجة هذه المسألة^(١١). واتخذ الاجتماع الرابع والعشرون للدول الأطراف مقرا بشأن شروط خدمة أعضاء اللجنة (SPLOS/276)، أكد فيه من جديد جملة أمور، منها التزام الدول بأن تتحمل، بموجب الاتفاقية، نفقات الخبراء الذين رشحتهم لعضوية اللجنة، بما في ذلك توفير التغطية الطبية. وحث الاجتماع أيضا الجمعية العامة على أن تتخذ كل التدابير اللازمة بهدف توفير التغطية

(٦) SPLOS/277.

(٧) انظر ISBA/20/A/11.

(٨) انظر CLCS/81 و CLCS/83.

(٩) المكسيك فيما يتعلق بالمضلع الغربي في خليج المكسيك (٢٠٠٩)، وأيرلندا في المنطقة المتاخمة لما يسمى بسهل بوريكوياين السحيق (٢٠٠٩)، والفلبين فيما يتعلق بمنطقة بينهام رايز (٢٠١٢)، وأستراليا (٢٠١٢).

(١٠) في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، بلغ عدد الطلبات التي لم تكن حتى ذلك الحين قيد النظر الفعلي للجنة ٤٥ طلبا.

(١١) انظر، على سبيل المثال SPLOS/157 و SPLOS/208 و CLCS/76 و CLCS/80، وكذلك SPLOS/140 و SPLOS/144 و SPLOS/162 و SPLOS/183 و SPLOS/195 و SPLOS/216 و SPLOS/229 و SPLOS/276.

بالتأمين الطبي لأعضاء اللجنة المنتمين إلى الدول النامية وقرر مواصلة النظر في الشروط الأخرى المتعلقة بخدمة أعضاء اللجنة^(١٢).

جيم - الاتجاهات السائدة في ممارسات الدول فيما يتعلق بالحيزات البحرية

١٣ - تشكل حدود المناطق البحرية المرسمة بوضوح والمعلنة على النحو الواجب قاعدة ضرورية لتجني الدول فوائد من المحيطات ومواردها. وتوفر هذه الحدود اليقين فيما يتعلق بنطاق سيادة الدول الساحلية أو حقوقها السيادية وولايتها القضائية، وتهيء بالتالي ظرفا مسبقا أساسيا لجذب الاستثمارات المتعلقة بأنشطة الاستكشاف والاستغلال.

١٤ - وتنص الاتفاقية على التزامات مفصلة بشأن الإيداع والإعلان الواجب على أطرافها^(١٣). بيد أن العديد من الدول الساحلية لم يودع حتى الآن الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية لدى الأمين العام. وفي المقابل، أودع عدد قليل من الدول الساحلية خطوط تعيين الحدود قبل أن يجري إنفاذ تعيين الحدود باستخدام الوسائل المشار إليها في المادتين ٧٤ و ٨٣ من الاتفاقية.

١٥ - وتواصل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة (الشعبة) إتاحة الاطلاع على المعلومات المتعلقة بممارسات الدول على موقعها الشبكي^(١٤) ونشر المعلومات المتعلقة بإيداع الخرائط والإحداثيات الجغرافية والتطورات الأخرى، بما في ذلك في أحدث أعداد نشرة قانون البحار من ٨٣ إلى ٨٥. وهي تواصل أيضا، على نحو ما صدر به تكليف من الجمعية العامة في القرار ٢٤/٥٩، وبالتعاون مع المنظمة الهيدروغرافية الدولية، المساهمة في وضع المعيار التقني لمواصفة المنظمة الهيدروغرافية الدولية للمنتجات S-121^(١٥) المتعلقة بجمع وتخزين ونشر المعلومات المودعة، بغية ضمان التوافق فيما بين نظام المعلومات الجغرافية والخرائط الملاحية الإلكترونية وغير ذلك من النظم التي وضعتها مختلف المنظمات. وبمجرد الموافقة على المعايير، ستقوم الشعبة باستخدامها في وضع هيكل نظام المعلومات الجغرافية الخاص بها، وذلك بهدف نشر المعلومات الجغرافية

(١٢) يرد تقرير الاجتماع الثالث والعشرين للدول الأطراف في الوثيقة SPLOS/263.

(١٣) المواد ١٦ (٢) و ٤٧ (٩) و ٧٥ (٢) و ٨٤ (٢) من الاتفاقية. وانظر أيضا المادتين ٢١ (٣) و ٤٢ (٣).

(١٤) انظر www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/index.htm.

(١٥) انظر www.iho.int/mtg_docs/com_wg/HSSC/HSSC5/HSSC5-05.1I_S-10x_Maritime_Boundary_Exchange_Product_Specification.pdf.

للشعبة على شبكة الإنترنت^(١٦) ومساعدة الدول الأطراف في إعداد بياناتها للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإيداع بموجب الاتفاقية^(١٧).

دال - الاتجاهات السائدة في مجال تسوية المنازعات

١٦ - تشجع الاتفاقية على صون السلام والأمن الدوليين - وهو شرط مسبق أساسي للتنمية المستدامة للمحيطات - حيث تنص على وضع حدود متفق عليها عالميا للمناطق البحرية وعلى استخدام الوسائل السلمية للتوصل إلى حلول في حالات التداخل بين المطالبات البحرية. ومن بين هذه الوسائل تسوية المنازعات عن طريق المحاكم بأنواعها.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك عدد من قضايا قانون البحار في سجلات محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار وهيئات التحكيم المنشأة بموجب المرفق السابع للاتفاقية. وأصدرت كل من محكمة العدل الدولية^(١٨) والمحكمة الدولية لقانون البحار^(١٩) أحكاما في قضيتين معروضتين على كل منهما، في حين أصدرت هيئتان من هيئات التحكيم المنشأة بموجب المرفق السابع للاتفاقية أحكامهما^(٢٠).

ثالثا - ضمان السلامة والأمن في البحر

١٨ - لا يزال صون وتعزيز الأمن البحري والسلامة في البحر، مع أخذ الدور الحاسم الذي يضطلع به العنصر البشري في الاعتبار (انظر الفقرات ٣٨ إلى ٤٠ أدناه)، موضع اهتمام بالغ للمجتمع الدولي.

(١٦) إحاطة عن قاعدة البيانات والأداة الشبكية قدمت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. انظر

. www.un.org/depts/los/meeting_states_parties/documents/201406_doalos_GIS_MSP.pdf

(١٧) ترد أرقام المواد ذات الصلة من الاتفاقية في الحاشية ١٣ أعلاه.

(١٨) انظر www.icj-cij.org/docket/index.php?p1=3&p2=2

(١٩) انظر www.itlos.org/index.php?id=35

(٢٠) انظر www.pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1029

ألف - النقل البحري الدولي

١٩ - لا يستغنى في اقتصاد عالمي مستدام عن النقل البحري، الذي يعد أكثر طرائق نقل الحمولات الكبيرة سلامة من الناحية البيئية^(٢١). ويجري الاضطلاع بما يقارب ٨٠ في المائة من تجارة السلع على الصعيد العالمي عن طريق النقل البحري الدولي والموانئ في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٢، ازداد حجم التجارة المنقولة بحرا بنسبة ٤,٣ في المائة بسبب تزايد الطلب في الصين وزيادة التجارة فيما بين بلدان آسيا وفيما بين بلدان الجنوب، حيث تجاوز المجموع ٩ بلايين طن للمرة الأولى على الإطلاق^(٢٢). وشهد عام ٢٠١٢ أيضا نهاية أكبر دورة لبناء السفن في التاريخ، مع تناقص في عمليات تسليم السفن الجديدة لأول مرة منذ عام ٢٠٠١. وبينما استمر ازدياد الحمولة على الصعيد العالمي، حيث بلغت ١,٦٣ بليون طن من الحمولة الساكنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تناقص عدد طلبات الشراء الجديدة لجميع أنواع السفن الكبرى بشكل كبير. وشهدت السنوات العشر الماضية أيضا تناقصا في المنافسة في معظم أسواق النقل البحري، حيث أصبحت السفن أكبر وتناقص عدد الشركات^(٢٣).

٢٠ - ولا تزال التجارة المنقولة بحرا تعتمد على التقلبات في حالة الاقتصاد العالمي وتتأثر سلبا بها، كما تتأثر بطائفة من التحديات، لا سيما مسائل أمن الطاقة والتكاليف وتغير المناخ المرتبطة فيما بينها (انظر الفقرتين ١٠٥ و ١٠٦ أدناه) والاستدامة البيئية^(٢٤).

٢١ - وفي ضوء هذه التحديات، من الأهمية بمكان تأمين سلامة السفن أو الملاحة البحرية، ولا سيما من خلال المشاركة والتنفيذ والإنفاذ الفعالين للاتفاقيات الدولية ذات الصلة^(٢٥). وفي هذا الصدد، تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حقوق الملاحة، وتنص على اعتماد قواعد ومعايير متعلقة بسلامة الملاحة بواسطة "منظمة دولية مختصة" ذات ولاية عالمية في هذه المسائل، وهي المنظمة البحرية الدولية. وتحدد الاتفاقية أيضاً الالتزامات الأساسية

(٢١) وضعت المنظمة البحرية الدولية مفهوم نظام النقل البحري المستدام (انظر www.imo.org/MediaCentre/HotTopics/SMD/Pages/default.aspx).

(٢٢) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport (٢٢) 2013 (United Nations publication, Sales No. E. 13. II. D. 9).

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٨.

المتعلقة بممارسة اختصاص دولة العلم وتحدد الإطار اللازم لتنفيذ القواعد والمعايير، بما في ذلك من قبل الدول الأخرى^(٢٦).

٢٢ - واعتمدت المنظمة البحرية الدولية مجموعة واسعة من قواعد ومعايير النقل البحري الدولي في مسائل تتعلق بالسلامة البحرية، بما في ذلك بناء السفن ومعداتها وصلاحياتها للإبحار، وتكوين طواقم السفن، والإشارات، والاتصالات، والحيلولة دون حدوث صدمات، والإبلاغ عن السفن وخطوطها الملاحية. ويوجه مزيد من الاهتمام حالياً لبدء نفاذ صكوك المنظمة البحرية الدولية، وتنفيذ القواعد والمعايير التي اعتمدت تحت رعايتها بشكل فعال ومتسق^(٢٧).

٢٣ - وبغية تركيز الجهود على هذه المسألة الهامة، كان موضوع يوم الملاحية البحرية العالمي للمنظمة لعام ٢٠١٤ هو "اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية: التنفيذ الفعال". وتم تشجيع الدول الأعضاء في المنظمة بوجه خاص على الإبلاغ عن أي عقبات تحول دون قيام اللجنة القانونية التابعة لها بالتنفيذ في مجال تقديم المشورة والتوجيه^(٢٨). وبغية تقديم المساعدة في هذا المجال، اضطلعت المنظمة أيضاً بعدد من أنشطة المساعدة التقنية (انظر الفقرة ١٢٨ أدناه).

٢٤ - وتعد خطة المراجعة الطوعية للمنظمة أداة رئيسية لتقييم أداء الدول الأعضاء في المنظمة في ما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بصفتها دول العلم ودول الموانئ والدول الساحلية بموجب صكوك المنظمة ذات الصلة وتقديم المساعدة اللازمة لها، عند الاقتضاء، للوفاء بالتزاماتها على النحو الأوفى وبصورة فعالة. وفي عام ٢٠١٣، اتخذت جمعية المنظمة قرارات رئيسية وأجرت تعديلات تتعلق بالخطة بغرض اشتراط تطبيقها الإلزامي بحلول عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى مدونة تنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية التي توفر معياراً عالمياً لتمكين الدول من الوفاء بالتزاماتها^(٢٩)، اعتمدت المنظمة مشروع تعديلات لعدد من صكوكها لوضع أساس لخطة المراجعة الإلزامية (انظر أيضاً الفقرة ٨٨ أدناه)^(٣٠).

(٢٦) وثيقة المنظمة البحرية الدولية LEG/MISC.8.

(٢٧) على سبيل المثال، اتفاقية نيروبي الدولية المتعلقة بإزالة الحطام لعام ٢٠٠٧، ستدخل حيز النفاذ في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(٢٨) وثيقتا المنظمة البحرية الدولية LEG 101/8/1 و LEG 101/12.

(٢٩) وثيقة المنظمة البحرية الدولية A 28/Res.1070.

(٣٠) مساهمة من المنظمة البحرية الدولية.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٤، وافقت المنظمة أيضاً على خطة عمل طويلة الأجل بشأن سلامة سفن الركاب^(٣١) في ضوء آخر المعلومات المتعلقة بحادثة Costa Concordia^(٣٢).

٢٦ - وفيما يتعلق بالمسح الهيدروغرافي ورسم الخرائط البحرية، هناك شواغل متزايدة حول أنشطة النقل البحري التي أصبحت تتم حالياً بواسطة سفن أكبر حجماً وتتجه إلى عدد أكثر تنوعاً من الجهات، التي لا تغطي بدعم كاف من خرائط المسح والخرائط البحرية، بما في ذلك في المناطق القطبية حيث لا تتوفر عنها بيانات ومعلومات هيدروغرافية^(٣٣). وتواصل المنظمة الهيدروغرافية الدولية تشجيع الدول الأعضاء فيها على تحقيق تغطية عالمية كافية للخرائط الملاحية الإلكترونية وتقديم لها المساعدة في هذا المجال^(٣٤).

٢٧ - ومع تزايد عدد البلدان التي تركز على فرص الملاحة التجارية في مياه منطقة القطب الشمالي^(٣٥)، تزداد أهمية استكمال مدونة دولية إلزامية للسفن العاملة في المياه القطبية، التي تغطي المجموعة الكاملة المتعلقة بالتصميم والمعدات والبناء والتشغيل والتدريب، والبحث والإنقاذ، ومسائل حماية البيئة المتعلقة بالسفن^(٣٦).

باء - الأمن البحري

٢٨ - تتخذ الأخطار التي تهدد الأمن البحري أشكالاً مختلفة وتشمل جرائم ترتكب في عرض البحر كالقرصنة والسطو المسلح في البحر، والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، والأعمال الإرهابية ضد النقل البحري والمصالح البحرية الأخرى، وتهريب المهاجرين. إن هذه الأنشطة تهدد أمن وسلامة البحارة، والنقل البحري الدولي والاقتصاد على الصعيدين المحلي والعالمي. ولما كانت الجماعات الإجرامية المنظمة تستخدم المحيطات والبحار على نطاق واسع، فإن التعاون الدولي المستمر والفعال على جميع المستويات يعد أمراً

(٣١) وثيقتا المنظمة البحرية الدولية MSC 93/22 و MSC 93/WP.6.

(٣٢) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MSC 93/22. انظر A/68/71/Add.1.

(٣٣) مساهمة من المنظمة الهيدروغرافية الدولية.

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) في عام ٢٠١٣، كان هناك ٧١ عملية عبور عبر الطريق البحري الشمالي، مما يمثل زيادة كبيرة في عدد عمليات العبور التي كانت ٤٦ في عام ٢٠١٢ (انظر http://www.arctic-liaison.com/nsr_transits).

(٣٦) مساهمة من المنظمة البحرية الدولية.

بالغ الأهمية للتصدي لهذه التحديات^(٣٧). إن واجب الدول التعاون لمنع وقمع الجرائم المرتكبة في عرض البحر أمر راسخ في الاتفاقية وفي العديد من الصكوك القانونية الأخرى.

٢٩ - واستمر تكثيف التعاون الدولي من أجل تعزيز الأمن البحري، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. وتتخذ المبادرات التعاونية على نحو متزايد نمجاً أكثر تكاملاً للتصدي لمختلف التهديدات التي تعترض الأمن البحري، وتدرك إمكانية التآزر للقيام بذلك. وتتخذ الدول أيضاً مزيداً من الخطوات لتجريم ومحاكمة مرتكبي الجرائم المرتكبة في عرض البحر. وقد أسهم ذلك في الحد من وقوع هذه الجرائم في بعض المناطق على النحو المشار إليه أدناه.

٣٠ - فعلى سبيل المثال، تتناول الاستراتيجية البحرية الأفريقية المتكاملة لعام ٢٠٥٠ مجموعة من الأنشطة الإجرامية في عرض البحر، وتشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على وضع أطر قانونية لتنسيق تدخل الدول في عرض البحر، والملاحقة القضائية لمرتكبي هذه الجرائم^(٣٨). وبالمثل، تنص استراتيجية الأمن البحري للاتحاد الأوروبي التي اعتمدت في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، على وضع إطار للاتساق في وضع السياسات واستجابة مشتركة للتهديدات والأخطار التي يتعرض لها الأمن البحري^(٣٩).

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية في آذار/مارس ٢٠١٤، استراتيجية لتنفيذ التدابير الأمنية البحرية المستدامة في أفريقيا الغربية والوسطى يجري تنفيذها بالتعاون مع شركاء آخرين مثل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب^(٤٠). واعتمدت المنظمة أيضاً في عام ٢٠١٣، القرار A.1069(28) بشأن منع وقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في خليج غينيا.

٣٢ - أعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر - انخفاض العدد الإجمالي لارتكاب أعمال القرصنة^(٤١) وأعمال السطو المسلح ضد السفن أو محاولة ارتكابها المبلغ عنها، بحوالي ١٢ في المائة في عام ٢٠١٣، وأبلغ عن وقوع ٢٩٨ حالة، ويعزى ذلك بشكل رئيسي

(٣٧) على سبيل المثال، أبرزت لجنة المخدرات أهمية التعاون الدولي في التصدي للاتجار بالمخدرات عبر الحدود، وأفادت بازدياد معدلات الاتجار عن طريق البحر باستخدام حاويات الشحن البحري (انظر E/2014/28).

(٣٨) انظر pages.au.int/maritime/documents/2050-aim-strategy-0.

(٣٩) انظر ec.europa.eu/maritimeaffairs/policy/maritime-security/index_en.htm.

(٤٠) انظر www.imo.org/OurWork/Security/WestAfrica/Pages/WestAfrica.aspx. انظر أيضاً مساهمة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

(٤١) يرد تعريف القرصنة في المادة ١٠١ من الاتفاقية. ويرد تعريف السطو المسلح ضد السفن في قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية (A.1025 (26).

إلى انخفاض في هجمات القراصنة الصوماليين^(٤٢). كما جرى انخفاض في عدد أفراد الطواقم الذين قتلوا، وأبلغ عن مقتل أحد أفراد الطواقم في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع خمس إصابات في عام ٢٠١٢. وبالمثل، فقد حدث انخفاض ملحوظ في الإبلاغ عن حالات الاختطاف واحتجاز الرهائن من طواقم البحارة، فقد أبلغ عن ١٣٧ حالة في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع ٣١٣ حالة في عام ٢٠١٢. وعلى الصعيد العالمي، انخفضت كذلك حالات الاختطاف كثيراً، وبلغ عدد الحوادث المبلغ عنها ١١ حادثة في عام ٢٠١٣ مقابل ٢٦ حادثة في عام ٢٠١٢^(٤٣). وأفيد أن معظم الهجمات التي وقعت في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٣، كانت قد ارتكبت أو جرت محاولة ارتكابها في مناطق الموانئ.

٣٣ - كان أكثر اتجاهات الانخفاض وضوحاً عند قبالة سواحل الصومال، حيث لم يبلغ عن اختطاف أي سفينة تجارية في الصومال في المنطقة العالية المخاطر في عام ٢٠١٣^(٤٤). بيد أن القراصنة الصوماليين لا يزالون يحتجزون قرابة ٥٠ بحاراً على الشاطئ - معظمهم من السفن المفرج عنها^(٤٥). كما انخفض عدد أعمال القرصنة والسطو المسلح المبلغ عنها في خليج غينيا إلى ٥٤، مقابل ٦٤ في عام ٢٠١٢. إلا أنه أبلغ عن اختطاف تسع سفن (ثم أفرج عنها لاحقاً) في تلك المنطقة^(٤٦). وفي ضوء استمرار ارتفاع عدد الحوادث في خليج غينيا، أبتت الجمعية العامة ومجلس الأمن قيد النظر الحالة في المنطقة^(٤٧).

٣٤ - وانخفض عدد أعمال القرصنة والسطو المسلح المبلغ عنها في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي إلى ١٧ حادثة، بالمقارنة مع ٢١ في عام ٢٠١٢. وأبلغ عن وقوع ثماني حوادث في البحر الأبيض المتوسط، وقع معظمها بالقرب من مدخل قناة السويس. ووقعت حادثة واحدة في شمال المحيط الأطلسي^(٤٨). إلا أنه حدثت زيادة كبيرة، في عام ٢٠١٣ في عدد الهجمات المبلغ عنها في منطقة بحر الصين الجنوبي، حيث أبلغ عن ١٤٢ حادثة، بالمقارنة مع ٩٠ حادثة في عام ٢٠١٢^(٤٩).

(٤٢) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MSC.4/Circ.208.

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) البيان الصادر عن الدورة العامة السادسة عشرة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

(٤٦) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MSC.4/Circ.208.

(٤٧) A/RES/68/70 و S/PRST/2013/13.

(٤٨) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MSC.4/Circ.208.

(٤٩) المرجع نفسه.

٣٥ - وفي ضوء الانخفاض الأخير في حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال، تهدف الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة إلى تطوير القدرات الوطنية والإقليمية بغية منع وقمع أعمال القرصنة على المدى الطويل، وتولي البلدان زمام مبادرات مكافحة القرصنة. وفي هذا الصدد، قرر فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، في أيار/مايو ٢٠١٤، إيلاء مزيد من الاهتمام لتنمية قدرات الدول في المنطقة (انظر أيضا الفقرة ١٢٨ أدناه)^(٥٠). كما اتفق وزراء الدول المشاركة في مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن (مدونة جيبوتي لقواعد السلوك) على العمل على إنشاء هيكل لتنفيذ مدونة قواعد السلوك على الصعيد الإقليمي^(٥١). وأبقت الجمعية العامة ومجلس الأمن قيد النظر التطورات الحاصلة في المنطقة^(٥٢).

٣٦ - وتعمل أكثر من ٢٠ دولة على مقاضاة، أو أنها تلاحق قضائياً، أكثر من ١ ٢٠٠ شخص يشتبه في أنهم ارتكبوا أعمال قرصنة. وتواصل المنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجهات أخرى، تقديم المساعدة لبناء القدرات إلى الدول الأعضاء في المنطقة في هذا المجال^(٥٣). ولا تزال الجهود جارية، بما في ذلك من خلال برنامج تقديم الدعم للرهائن من أجل تأمين الإفراج عن نحو ٥٠ بحاراً لا يزالون محتجزين رهائن في الصومال وإعادةهم إلى الوطن. وفي هذا الصدد، قررت المنظمة البحرية الدولية في أيار/مايو ٢٠١٤، إحالة مشاريع مبادئ توجيهية مؤقتة بشأن التدابير المتعلقة بسلامة البحارة وأفراد أسرهم المتضررين من أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، إلى منظمة العمل الدولية^(٥٤).

رابعاً - سلامة الناس في البحر

٣٧ - لا توفر المحيطات والبحار سبل كسب العيش لملايين الناس حول العالم فحسب، إنما يستخدمها أيضاً كثير من الناس للهروب من النزاعات، وانتهاكات حقوق الإنسان، والحرمان الاقتصادي، واستنفاد الموارد الطبيعية. ويتمثل أحد أهداف الاتفاقية في تحقيق التقدم

(٥٠) البيان الصادر عن الدورة العامة السادسة عشرة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

(٥١) انظر <http://www.imo.org/MediaCentre/PressBriefings/Pages/18-DCOCmeeting.aspx>.

(٥٢) انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢١٢٥ (٢٠١٣).

(٥٣) البيان الصادر عن الدورة العامة السادسة عشرة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

(٥٤) مساهمة من المنظمة البحرية الدولية.

صادقت المنظمة البحرية الدولية على "المبادئ التوجيهية المؤقتة للجهات المالكة للسفن والجهات التي تتولى تشغيلها وربابنتها من أجل الحماية من القرصنة في منطقة خليج غينيا" التي اعتمدها سابقاً صناعة النقل البحري (الرسالة التعميمية رقم ٣٣٩٤).

٤٠ - وفيما يتعلق بقطاع مصائد الأسماك الذي يُذكر بأنه يعاني من خسائر بشرية تبلغ سنوياً قرابة ٢٤ ٠٠٠ شخص، تواصل المنظمة البحرية الدولية التشجيع على تنفيذ قانون سلامة سفن صيد الأسماك والمبادئ التوجيهية الطوعية التي تتضمن توصيات تهدف إلى حماية أرواح الصيادين^(٦٠). وعلى الصعيد الإقليمي، نوقشت الممارسات الجيدة لحماية المهاجرين من الصيادين في الاجتماع الإقليمي المعني بالعمل في صيد الأسماك الذي نظّمته رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣^(٦١).

٤١ - المهاجرون الدوليون عن طريق البحر - ازداد انتقال اللاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية والمهاجرين عن طريق البحر في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع عام ٢٠١٢^(٦٢). كما ارتفع عدد حالات العنف والاستغلال والختطف والاتجار بالبشر في الطريق أو عند الوصول^(٦٣). وسلط ارتفاع عدد الخسائر في الأرواح في البحر في عام ٢٠١٣ وحتى الآن في عام ٢٠١٤ مزيداً من الضوء على هذه الظاهرة الطويلة الأمد^(٦٤). كما شددوا على أهمية الالتزام بتقديم المساعدة لأي شخص وجد في حالات الشدة في البحار وتعزيز

(٦٠) انظر www.imo.org/OurWork/Safety/Regulations/FishingVessels/Pages/Default.aspx.

(٦١) مساهمة من منظمة العمل الدولية.

(٦٢) مساهمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(٦٣) هناك أيضاً قلق متزايد إزاء تزايد أعداد النساء والأطفال الذين يسافرون عن طريق البحر بصورة غير نظامية. مساهمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(٦٤) تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفاة ما لا يقل عن ٧٠٠ شخص في عرض البحر أثناء محاولتهم الوصول إلى إيطاليا في عام ٢٠١٣. وسجلت وفاة ما لا يقل عن ١ ٨٨٠ شخصاً في البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة في عام ٢٠١٤ لغاية منتصف آب/أغسطس. وفي جنوب شرق آسيا، تقدر المفوضية انطلاق ٨٧ ٠٠٠ رحلة بحرية غير نظامية من المنطقة الحدودية بين بنغلاديش وميانمار في خليج البنغال منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويشمل ذلك انطلاق ٥٣ ٠٠٠ رحلة بحرية خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ما يشكل زيادة بنسبة ٦١ في المائة على الاثني عشر شهراً الماضية. ويقدر أن ٢٠٠ شخص ماتوا في البحر في هذه المنطقة في عام ٢٠١٤ وحده، بالإضافة إلى وفاة ٦٠٠ شخص خلال رحلات بالقوارب محفوفة بالمخاطر في منطقة آسيا - المحيط الهادئ في عام ٢٠١٣. وفي خليج عدن، مات أكثر من ١٣٠ شخصاً في النصف الأول من عام ٢٠١٤ أثناء توجههم بالبحر إلى اليمن. مساهمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. انظر أيضاً www.unhcr.org/53f1c5fc9.html.

عمليات البحث الفعالة والكافية وخدمات الإنقاذ على النحو المنصوص عليه في اتفاقية قانون البحار وغيرها من الصكوك.

٤٢ - وفي حين أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الجهود الإيجابية التي تبذلها الدول للحد من الخسائر في الأرواح، أشارت أيضاً إلى أمثلة على الممارسات التي تشير إلى الحاجة إلى كفالة أن لا يتخذ الرد على الانتقال في البحر بشكل غير نظامي أي شكل قد يعرض الأشخاص المحتاجين للحماية لإمكانية عدم الحصول عليها^(٦٥). وتهدف المبادرة العالمية بشأن الحماية في عرض البحر^(٦٦) التي وضعتها المفوضية إلى مساعدة الدول في الحد من الخسائر في الأرواح في عرض البحر، ومعالجة الاستغلال وسوء المعاملة والعنف التي يتعرض لها الأشخاص المسافرون بصورة غير نظامية عن طريق البحر، ووضع استجابات تراعي الحماية. وسيركز الحوار السنوي عن تحديات الحماية الذي يجريه المفوض السامي والذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على موضوع "الحماية في عرض البحر"، الأمر الذي سيعزز تبادل الآراء بشأن مسائل مثل إنقاذ اللاجئين وإنزالهم من السفن، وموجهي التحركات غير النظامية عن طريق البحر والتعاون الدولي، وسوف يساهم في المبادرة العالمية.

٤٣ - وتطرق اتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية إلى مسائل تتعلق بالمسافرين خلسة على متن السفن. وفي حين انخفض عدد الحوادث المبلغ عنها إلى المنظمة البحرية الدولية في عام ٢٠١٣ - ٧٠ حادثاً شملت ١٦٦ مسافراً خلسة على متن السفن^(٦٧) بالمقارنة مع ٩٠ حادثاً شملت ٢٠٣ مسافرين خلسة على متن السفن في عام ٢٠١٢^(٦٨) - وقد لوحظ أن الإحصاءات عن حجم هذه المشكلة قلل من حدة المشكلة^(٦٩)، التي لا تشكل خطراً على حياة المسافرين خلسة على متن السفن فحسب، إنما على السلامة البحرية أيضاً. وجرى

(٦٥) مساهمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(٦٦) انظر أيضاً مبادرة وسط البحر الأبيض المتوسط لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(٦٧) وثيقة المنظمة البحرية الدولية FAL.2/Circ.128. من بين الـ ٢٠٣ مسافرين خلسة، ركب متن السفن ٨٩ مسافراً من أفريقيا، و ٣ مسافرين من أمريكا، و ٦ مسافرين من آسيا، و ٣٩ مسافراً من أوروبا، و ٦٢ مسافراً من أماكن مجهولة.

(٦٨) وثيقة المنظمة البحرية الدولية FAL.2/Circ.126.

(٦٩) انظر www.imo.org/MediaCentre/MeetingSummaries/FAL/Pages/FAL-38th-session-.aspx

التأكيد على ضرورة قيام مرافق الموانئ بتعزيز قدراتها على المراقبة ومراقبة الدخول للحد من حوادث المسافرين جلسة على متن السفن^(٧٠).

خامساً - تنمية اقتصاد مستدام يعتمد على موارد المحيطات

٤٤ - تتطلع الدول بشكل متزايد إلى المحيطات والبحار ومواردها باعتبارهما مصدرا لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وفي هذا الصدد، يُولى اهتمام متزايد إلى تحقيق "النمو الأزرق" أو "الاقتصاد الأزرق"^(٧١). وتعتمد مجموعة متنوعة من السلع والخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية على النظم الإيكولوجية البحرية، وهي تتراوح، على سبيل المثال، بين الغذاء (انظر الفقرات ٦١-٦٩)، والموارد غير الحية (انظر الفقرات ٤٨-٦٠)، من ناحية والطاقة والنقل (انظر الفقرات ١٩-٢٧)، وموارد كسب الرزق (انظر الفقرات ٣٨-٤٠)، والتكنولوجيا الأحيائية (انظر الفقرة ٧٩)، وحماية السواحل وتنظيم المناخ (انظر الفقرات ١٠١-١١١) والاستجمام من ناحية أخرى^(٧٢).

٤٥ - ولهذا يمكن للمحيطات والبحار أن تضطلع بدور حاسم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن تحقيق الإمكانيات الإنمائية للمحيطات والبحار بشكل تام يعتمد على تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في المحيطات بأساليب مستدامة.

٤٦ - وتوفر الاتفاقية الإطار القانوني للتنمية المستدامة للمحيطات والبحار ومواردها. فهي تقيم توازناً دقيقاً بين الحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عبر استغلال المحيطات ومواردها والحاجة إلى حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها والمحافظة على مواردها وإدارتها.

(٧٠) جرى ذلك مؤخراً في حلقة دراسية إقليمية عن المسافرين جلسة على متن السفن في غرب ووسط أفريقيا. انظر بهذا الشأن: www.imo.org/MediaCentre/PressBriefings/Pages/09-stowaways.aspx.

(٧١) انظر، على سبيل المثال، مؤتمر قمة الاقتصاد الأزرق، الذي عُقد في يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، على الموقع التالي: www.sids2014.org/index.php?page=view&type=13&nr=59&menu=1515 ومؤتمر قمة العمل العالمي للمحيطات والنمو الأزرق الذي عُقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في لاهاي، هولندا، على الرابط التالي: www.globaloceansactionsummit.com/ezsummit/assets/File/Chairs%20Summary%20report-6%20May%202014-nn.pdf ومبادرة النمو الأزرق التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (وثيقة الفاو COFI/2014/4.1).

(٧٢) على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن النظم الإيكولوجية في أعالي البحار تساهم بحوالي نصف القدرة الإنتاجية البيولوجية في المحيطات. انظر A.D. Rogers and others, *The High Seas and Us: Understanding the Value of High-Seas Ecosystems* (Oxford, United Kingdom, Global Ocean Commission, 2014).

وإضافة إلى ذلك، تنص الاتفاقية على تقديم المساعدة العلمية والتقنية إلى البلدان النامية وعلى تطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها. ويمكن أن يتيح التنفيذ الكامل للاتفاقية فرصة أمام جميع الدول لتنمية اقتصاد مستدام يعتمد على موارد المحيطات، وللإستفادة منه.

٤٧ - ورغم استمرار بذل الجهود الهادفة للتصدي لمختلف الضغوط التي تتعرض لها المحيطات والبحار، أظهرت دراسات حديثة أن الحالة الراهنة للنظم الإيكولوجية البحرية ليست في مستوى قدرتها الكامنة على توفير احتياجات الإنسان من الأكسجين، والغذاء، وفرص العمل، والطاقة، ومن حيث توفير ظروف مناخية مثلى^(٧٣). وقد تضررت معظم المناطق في المحيطات من الأنشطة غير المستدامة المضطّعة بها في البحر والبر على حد سواء^(٧٤). كما يمارس استمرار النمو السكاني في العالم ضغوطاً متزايدة على الموارد والنظم الإيكولوجية البحرية^(٧٥). وإضافة إلى ذلك، ظهرت استخدامات جديدة للمحيطات ومواردها، مثل البحث عن مصادر بديلة للطاقة إلى جانب تخصيص المحيطات باعتباره أحد تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ، الذي يمكن أن يؤدي أيضاً إلى زيادة تدهور حالة البيئة البحرية إذا لم يخضع للمراقبة. وسيؤدي التراجع المستمر في التنوع البيولوجي البحري وفي إنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية إلى عرقلة الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، وبالأمن الغذائي، والصحة. وأقر "التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣" بضرورة تسريع وتيرة التقدم المحرز واتخاذ إجراءات أكثر جرأة في العديد من المجالات، ومن بينها الاستدامة البيئية. ووفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء الواردة في الوثيقة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (مرفق قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨)، أدرجت الدول الأعضاء، في إطار عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبخاصة في جدول أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، موضوع المحيطات والبحار بوصفه أحد المواضيع التي تركّز عليها مناقشتها، بما في ذلك في شكل هدف قائم بذاته بشأن المحيطات مرفق بغايات مرتبطة به^(٧٦).

(٧٣) UNEP/CBD/SBSTTA/18/INF/2.

(٧٤) على سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، تطرق المؤتمر المعنون "محيطاتنا" إلى المسائل الملحة المتعلقة بمصائد الأسماك المستدامة، والتلوث البحري، وتحمّض المحيطات. انظر

www.state.gov/e/oes/ocns/opa/2014conf/index.htm

(٧٥) A. D. Rogers and D. Laffoley, "The global state of the ocean: interactions between stresses, impacts and some potential solutions; Synthesis papers from the International Programme on the State of the Ocean 2011 and 2012 workshops", *Marine Pollution Bulletin*, vol. 74, No. 2 (30 September 2013).

(٧٦) انظر <http://sustainabledevelopment.un.org/focussdgs.html>

ألف - الاستغلال المستدام للموارد غير الحية

٤٨ - إن التقدم التكنولوجي المحرز (انظر الفقرة ١٢٥ أدناه) يمكن عددا متزايدا من الدول، ولا سيما من البلدان النامية، من الاستفادة بشكل تام من استغلال الموارد غير الحية، سواء كانت داخل أو خارج نطاق ولايتها الوطنية. ومع أنه لا تزال هناك صعوبات تقنية ماثلة أمام استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة في المحيطات على حد سواء، فإن الجدوى التجارية والشواغل المتعلقة بأمن الطاقة تحفز الابتكارات في مجالي الاستخراج والإنتاج. ويمكن لجني الموارد غير الحية بشكل مستدام، وفقا للاتفاقية، أن يساهم في تنمية اقتصاد يعتمد على موارد المحيطات.

٤٩ - ونظرا إلى انخفاض الإنتاج من مصادر الطاقة التقليدية وإلى تراجع الاستثمارات المخصصة للاكتشافات والهياكل الأساسية في هذا القطاع^(٧٧)، تم تسليط الضوء على الدور الذي اضطلعت به المصادر غير التقليدية (إنتاج النفط الطفلي في البر والنفط الصخري الخفيف) في العقد الماضي في قطاع إنتاج النفط والغاز^(٧٨). وبما أن إنتاج المصادر غير التقليدية في تزايد ويعوّض تراجع المصادر التقليدية^(٧٩)، تمت الإشارة إلى أن الاستثمارات المستقبلية في قطاعات الإنتاج في عرض البحر في المياه العميقة والبالغة العمق قد تتراجع نتيجة لانتقال اهتمام مناطق أخرى من العالم إلى قطاع النفط والغاز الطفلي الصخري^(٨٠).

٥٠ - ولا يزال وقف تشغيل هياكل إنتاج النفط والغاز في عرض البحر يبعث على القلق بشكل متزايد من النواحي البيئية والتقنية والمالية^(٨١). وفي الآونة الأخيرة، انصبّ الاهتمام على إدارة الآبار استنادا إلى نهج يراعي مسارها كاملا، بحيث يتضمن استراتيجيات واضحة لنهايتها، وكذلك بدائل ممكنة للإزالة التامة لهذه الهياكل باعتبارها استراتيجيات لوقف

^(٧٧) International Energy Agency, *World Energy Investment Outlook: Special Report* (Paris, June 2014).

^(٧٨) International Energy Agency, *Medium-Term Oil Market Report 2014* (Paris, 2014), executive summary.

^(٧٩) R. Mason, "Deepwater versus unconventional in the energy mix", *Deepwater International*, vol. 16, (No. 10 (May 2014).

^(٨٠) "Shale oil boom a threat to deepwater investment", *Deepwater International*, vol. 15, No. 17 (September 2013).

^(٨١) مكتب السلامة وإنفاذ القوانين البيئية، وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، "Statistics for Decommissioned Platforms on the OCS"; و J. Harpin, "Measuring the impact of aging infrastructure"; و "Report predicts North Sea (in the UK North Sea)", *Offshore Magazine*, vol. 71, No. 8 (January 2011); و "oil and gas decommissioning costs could exceed £ 47.5 billion", *Pipeline and Gas Journal*, vol. 239, No. 1 (January 2012).

تشغيلها^(٨٢). وهناك عدد متزايد من البحوث التي تبين أن هياكل مثل منصات الحفر توفر أرضية لتنمية جماعات بيولوجية بحرية متنوعة^(٨٣). وفي هذا الصدد، اعتمدت أنظمة في بعض المناطق تسمح بتحويل المنصات إلى شعاب اصطناعية دائمة، في بعض الحالات كاستثناء لإزالة المنصات بصورة كاملة^(٨٤).

٥١ - وهناك اتجاه متنامٍ آخر يتمثل في إبرام اتفاقات دولية من أجل التعاون لاستغلال الحقول الممتدة عبر الحدود، أو للاشتراك في استغلالها^(٨٥). وقد يستمر هذا الاتجاه نظراً إلى أن اللجنة تلقت عدداً من الطلبات التي اشتركت دول في تقديمها (انظر الفقرات ٩-١٢ أعلاه)^(٨٦).

٥٢ - ولا يزال التعدين في قاع البحار يحظى بأهمية خاصة في سياق تنمية اقتصاد يعتمد على موارد المحيطات. وإلى جانب إمكانية التنفيذ من الناحية التقنية، تظل الحدود التجارية

(٨٢) انظر www.gov.uk/government/news/tax-certainty-for-oil-and-gas-decommissioning-will-lead-to-extra-13-billion-north-sea-investment; A.M. Fowler and others, "A multi-criteria decision approach to decommissioning of offshore oil and gas infrastructure", *Ocean and Coastal Management*, vol. 87 (January 2014); C. Gorges and others, "Comparative assessment of environmental impacts associated with the decommissioning of fixed offshore platforms", *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, vol. 8, No. 5 (April 2014).

(٨٣) "Rigs-to-reefs: will the deep sea benefit from artificial habitat?", *Frontiers in Ecology and the Environment*, vol. 9 (2011); D. Jørgensen, "OSPAR's exclusion of rigs-to-reefs in the North Sea", *Ocean and Coastal Management*, vol. 58 (March 2012); P. W. Sammarco and others, "Coral communities on artificial reefs in the Gulf of Mexico: standing vs. toppled oil platforms", *ICES Journal of Marine Science*, vol. 71, No. 2 (January/February 2014).

(٨٤) انظر نشرة مكتب السلامة وإنفاذ القوانين البيئية، وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، المعنونة "Decommissioning and Rigs to Reefs in the Gulf of Mexico FAQ"؛ وقرار لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (لجنة أوسبار) ٣/٩٨ بشأن التصرف في المنشآت الموجودة في عرض البحر التي توقفت استخدامها و"تحديث سنة ٢٠١٣ بشأن جرد منشآت إنتاج النفط والغاز في عرض البحر الموجودة في المنطقة البحرية التابعة للجنة أوسبار" (وهو متاح على موقع اللجنة ospar.org).

(٨٥) انظر، على سبيل المثال، الاتفاق المبرم في عام ٢٠١٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بشأن حقول المحروقات الممتدة عبر الحدود في خليج المكسيك؛ والمعاهدة المبرمة في عام ٢٠١٢ بين حكومة جمهورية سيشيل وحكومة جمهورية موريشيوس بشأن الاشتراك في ممارسة حقوق السيادة على الجرف القاري الموجود في منطقة هضبة ماسكارين المغمورة؛ والمعاهدة المبرمة في عام ٢٠١٢ بين حكومة جمهورية سيشيل وحكومة جمهورية موريشيوس بشأن الاشتراك في إدارة الجرف القاري الموجود في منطقة هضبة ماسكارين المغمورة.

(٨٦) انظر www.un.org/Depts/los/clcs_new/commission_submissions.htm.

القوة المحركة للتعدين في عرض البحر^(٨٧). وفي بعض الحالات، يُتوقع أن يرتفع تكاليف الإنتاج برأ قد يؤدي إلى زيادة حصة الإنتاج في عرض البحر في المستقبل^(٨٨).

٥٣ - وفي الوقت الحالي، يُجري عدة متعاقدين أنشطة استكشاف وبحث في نطاق ولايات وطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والبحر الأحمر^(٨٩). وتتعاون الدول الواقعة في منطقة المحيط الهادئ في إطار المشروع المشترك بين لجنة جنوب المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي المتعلق بالمعادن الموجودة في المياه العميقة من أجل بلورة سياسات وقوانين ونظم مالية وطنية للمشاركة في المشاريع داخل نطاق الولايات الوطنية وخارجها^(٩٠).

٥٤ - وفيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في "المنطقة"، تعمل السلطة الدولية لقاع البحار "السلطة" على وضع مدونة لقواعد الاستغلال، ويمثل ذلك دليلاً آخر على التقدم باتجاه استخراج المعادن من قاع البحار وتسويقها. وحتى الآن، منحت "السلطة" ٢٦ عقداً من عقود الاستكشاف في "المنطقة". وتجدر الإشارة إلى أن الطلبات المتعلقة بالاستكشاف وردت من دول من جميع مستويات التنمية الاقتصادية.

٥٥ - وعقب صدور فتوى غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار بشأن مسؤوليات والتزامات الدول المزكية للأشخاص والكيانات في ما يتعلق بالأنشطة في "المنطقة" (القضية رقم ١٧)، وحتى تاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، قدمت ١٩ دولة أو منظمة حكومية دولية، بالنيابة عن عدة دول، معلومات عن التشريعات والتدابير الوطنية ذات الصلة الهادفة لضمان وفاء المتعاقدين بالتزاماتهم^(٩١).

٥٦ - ورغم أن التطورات التكنولوجية المستخدمة في إنتاج الحروقات والتعدين في قاع البحار في المياه البالغة العمق لم تُستخدم حتى الآن في الإنتاج في الجرف القاري على مسافة

(٨٧) "Tin market prices face sustained strength; supply still tight", *Platt's Metal Week*, vol. 75, No. 23 (June 2004); Economist Intelligence Unit, "World: Commodities - EIU's monthly tin outlook", *EIU ViewsWire*, 1 March 2014.

(٨٨) "PT Timah modifies offshore tin dredge", *The ASIA Miner*, vol. 13 (March 2013). Business Monitor International, Indonesia mining report, third quarter 2014, May 2013.

(٨٩) تشمل هذه الجهات شركة Nautilus Minerals، و Neptune Minerals، و Bluewater Metals، والمعهد الكوري للبحث والتطوير في مجال المحيطات.

(٩٠) مساهمة من لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ. وانظر أيضاً www.sopac.org/dsm/index.php/regional-meetings-and-trainings.

(٩١) انظر www.isa.org.jm/en/mcode/NatLeg.

تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري، فستستدعي المسائل المتعلقة بتنفيذ المادة ٨٢ من الاتفاقية المزيد من الاهتمام.

٥٧ - ويجري إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الطاقات البحرية المتجددة - وهي مجال ناشئ ولكنه آخذ في النمو - بما في ذلك على ضوء الشواغل البيئية المرتبطة بمصادر الطاقة التقليدية (انظر أيضا الفقرات ١٠١-١١١ أدناه)^(٩٣). والطاقة البحرية، التي تشمل تحويل الطاقة الحرارية للبحار، والطاقة المستمدة من تفاوت درجات الملوحة في البحار، وطاقة المد والجزر، وطاقة الأمواج، يمكن أن تلبي احتياجات تصل إلى ثلاثة أرباع الطلب العالمي على الطاقة، ولكنها أقل مصادر الطاقة المتجددة استغلالاً، حيث إنها لا تنتج إلا نحو ٥٠٠ ميغاواط من القدرة الإنتاجية للمنشآت^(٩٣). ولا تزال مختلف تكنولوجيات الطاقة البحرية في مستويات متباينة من حيث الاستعداد التجاري والتكنولوجي لإعمال الإمكانات الكامنة فيها^(٩٤).

٥٨ - وباستثناء مدى المد والجزر (الفارق في المستوى بين المد والجزر)، الذي يساهم بأكثر من ٩٠ في المائة من الطاقة المنتجة حالياً من تكنولوجيات الطاقة البحرية، لا يزال العديد من التكنولوجيات الأخرى في مرحلة التطور تقنياً^(٩٥). ورغم تزايد الاهتمام التجاري والقيام بالعديد من المشاريع الإرشادية ودراسات الجدوى من أجل استخدام تكنولوجيات الطاقة البحرية على نطاق أوسع، فإن هذه التكنولوجيات لا تحتل مكانة بارزة بعد في خطط الطاقة التي تضعها الدول^(٩٦).

٥٩ - ويُعتبر ميدان إنتاج الطاقة الريحية في عرض البحر أكثر تطوراً، ولكنه لا يزال ناشئاً، حيث بلغت القدرة الإنتاجية للمنشآت القائمة في نهاية عام ٢٠١٢ حوالي ستة جيغاواط. ومن المتوقع أن يحرز المزيد من التقدم من أجل خفض التكاليف من خلال مواصلة تطوير هذا الميدان، وأن يزيد قدرته على إنتاج الطاقة من حوالي ستة جيغاواط إلى حوالي ٢٣٠ جيغاواط بحلول عام ٢٠٣٠^(٩٧). ويُرتقب أيضاً إقامة محطات أكبر لتوليد الطاقة

(٩٢) A/67/79.

(٩٣) International Renewable Energy Agency, *REmap 2030: A Renewable Energy Roadmap* (Abu Dhabi, June 2014).

(٩٤) انظر www.irena.org/menu/index.aspx?mnu=Subcat&PriMenuID=36&CatID=141&SubcatID=431.

(٩٥) International Renewable Energy Agency, *REmap 2030* (انظر الحاشية ٩٣ أعلاه).

(٩٦) المرجع نفسه.

(٩٧) المرجع نفسه.

الريحية وأن تكون هذه المخططات مجهزة بعنفات أكبر في مواقع أبعد في عرض البحر وفي مياه أعمق^(٩٨).

٦٠ - وبحلول عام ٢٠٣٠، ستساهم الطاقة الريحية المولدة في عرض البحر، على الصعيد العالمي، بنسبة ٢ في المائة من توليد الطاقة العالمية في السنة حيث ستبلغ ٣٧ ٠٠٠ تيراواط/ساعة، بينما قد تساهم تكنولوجيات الطاقة البحرية بنسبة ٠,١ في المائة من هذا الرقم^(٩٩). ومع ذلك، ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، يجب أن يبلغ متوسط الاستثمارات السنوية ما مجموعه ٢٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة لتوليد الطاقة الريحية في عرض البحر، و بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتكنولوجيات الطاقة البحرية^(١٠٠).

باء - حفظ الموارد الحية البحرية وإدارتها

٦١ - أولى المجتمع الدولي اهتماما متزايدا للمساهمة الهامة التي تقدمها الموارد الحية البحرية إلى الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك باعتبارها مصدرا حيويا للتغذية وللعائدات ولكسب العيش، ولا سيما بالنسبة للنساء في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تزود الأسماك حوالي ٣ بلايين شخص بنحو ٢٠ في المائة من متوسط استهلاكهم من البروتينات الحيوانية. وهي تشكل المصدر الوحيد للبروتينات الأساسية وأكثر المنتجات الغذائية تداولاً في بعض البلدان النامية^(١٠١). وتتضح أهمية هذه المسألة من خلال عدد من الاجتماعات ومن بينها العملية الاستشارية غير الرسمية (انظر الفقرة ١٤١ أدناه)^(١٠٢). وتجدر الإشارة أيضا إلى اعتماد لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة "المبادئ التوجيهية الطوعية لتأمين مصائد

(٩٨) European Wind Energy Association, *The European Offshore Wind Industry - Key Trends And Statistics* (٢٠١٤) 2013.

(٩٩) International Renewable Energy Agency, *REmap 2030*، (انظر الحاشية ٩٣ أعلاه).

(١٠٠) المرجع نفسه.

(١٠١) A/69/90 وتقرير منظمة الأغذية والزراعة المعنون "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٤" (روما، ٢٠١٤).

(١٠٢) A/69/90 و A/69/71. وانظر أيضا تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، "مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية بطريقة مستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية"، والوثيقة الختامية لـ "مؤتمر قمة العمل العالمي للمحيطات والنمو الأزرق" (نيسان/أبريل ٢٠١٤).

الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر“
في عام ٢٠١٤^(١٠٣).

٦٢ - وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال الضغوط التقليدية تهدد مساهمة الموارد البحرية الحية في الأمن الغذائي العالمي، من قبيل الاستغلال المفرط وغير ذلك من الممارسات غير المستدامة، وكذلك عوامل الإجهاد التي تتعرض لها البيئة البحرية والتي تؤثر على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية وعلى إنتاجيتها وقدرتها على الصمود. وتشير التقديرات إلى أن نحو ثلث الأرصد السميكية في العالم تعاني من الصيد المفرط أو الصيد بمستويات لا يمكن تحملها من ناحية الاستدامة البيولوجية^(١٠٤)، على الرغم من الالتزامات المعلنة مؤخرا من أجل تحسين استدامة الأرصد السميكية. وبالتالي، فإن الزيادة المطردة في إنتاج واستهلاك الأسماك على الصعيد العالمي خلال العقود الخمسة الماضية أمكن تحقيقها، في جزء كبير منها، من خلال النمو الذي شهده قطاع تربية الأحياء المائية^(١٠٥).

٦٣ - ولا تزال معالجة هذه الضغوط في غاية الأهمية من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وفي مقدمة الأولويات هناك الحاجة إلى كفالة التنفيذ الكامل للصكوك الدولية ذات الصلة، بدءا بالاتفاقية، والتي تحدد النظام القانوني الشامل لحفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها، بما في ذلك حقوق والتزامات دول العلم والدول الساحلية في المناطق البحرية.

٦٤ - وركزت الجهود التي بُذلت مؤخرا في هذا الصدد على تحسين الأداء من قبل دولة العلم، ولا سيما في مجال مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وتمثل المبادئ التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم، التي أقرتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة، أداة رئيسية إضافية لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه^(١٠٦). وواصلت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية تطوير التنفيذ المرحلي لسجل عالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين، بما في ذلك وضع أرقام وحيدة

(١٠٣) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

(١٠٤) تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن نسبة ٢٨,٨ في المائة من الأرصد السميكية قد تعرضت في عام ٢٠١١ للاستغلال المفرط للصيد بمستويات لا يمكن تحملها من ناحية الاستدامة البيولوجية، في حين لا تتعدى نسبة الأرصد السميكية التي اصطبغت بمستويات متدنية ٩,٩ في المائة. (منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السميكية وتربية الأحياء المائية في العالم (روما، ٢٠١٤)).

(١٠٥) انظر، على سبيل المثال، قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، الذي التزمت فيه الدول بتكثيف جهودها لتحقيق الهدف المتمثل في الحفاظ على الأرصد أو إعادتها إلى المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى غلة مستدامة بصورة عاجلة بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المتفق عليه في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

(١٠٦) وثيقة منظمة الأغذية والزراعة COFI/2014/4.2/Rev.1، التذييل الثاني.

لتحديد هوية السفن على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١٣، وافقت جمعية المنظمة البحرية الدولية على توسيع نظام الترقيم المحدد لهوية السفن، الذي وضعته هذه المنظمة، ليشمل على أساس طوعي سفن الصيد التي تبلغ حمولتها الإجمالية ١٠٠ طن وما فوق. وسيوفر هذا النظام لأي سفينة رقماً تعريفياً وحيداً على مدى حياتها، بغض النظر عن تغيير العلم أو الملكية أو الاسم^(١٠٧).

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت منظمة الأغذية والزراعة التشجيع على بدء نفاذ وتنفيذ اتفاق عام ٢٠٠٩ بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، بما في ذلك من خلال حلقات عمل إقليمية لمساعدة البلدان النامية على تعزيز وتنسيق تدابير دولة الميناء^(١٠٨). ولتيسير تنفيذ الاتفاق، وضعت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي نظاماً إلكترونيّاً للمراقبة من قبل دولة الميناء، وبدأت تُشارك خبراتها في هذا الصدد^(١٠٩).

٦٦ - وإلى جانب الحاجة إلى التنفيذ الكامل للاتفاقية، هناك أيضاً حاجة إلى بذل جهود متجددة لكفالة توسيع نطاق المشاركة في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية والتنفيذ الكامل له. واستعرضت الجولة العاشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق، التي عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٤، تنفيذ الاتفاق على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى الخطوات التحضيرية الأولى لاستئناف المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٦. وتم الاتفاق على أن الجولة الحادية عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف ستعقد في عام ٢٠١٥، بصفة أساسية كاجتماع تحضيري للمؤتمر الاستعراضي المستأنف^(١١٠).

٦٧ - وتواصلت الجهود أيضاً لتحسين حفظ وإدارة مصائد الأسماك عن طريق اعتماد وتنفيذ نهج للنظم الإيكولوجية (انظر الفقرات ٩٣-٩٦ أدناه) ونهج تحوطي، بالإضافة إلى أدوات للإدارة على أساس المناطق (انظر الفقرات ٩٧-٩٩ أدناه). فعلى سبيل المثال، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة "مبادرة النمو الأزرق" من أجل الإدارة المستدامة

(١٠٧) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة. انظر أيضاً وثيقة المنظمة البحرية الدولية A/28/Res.1078.

(١٠٨) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

(١٠٩) مساهمة من لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(١١٠) انظر ICSP10/UNFSA/INF.3، متاح على الموقع:

www.un.org/Depts/los/convention_agreements/fish_stocks_agreement_states_parties.htm

والمتكاملة والحساسة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لموارد مصائد الأسماك^(١١١). بالإضافة إلى ذلك، بذلت منظمات أخرى جهوداً للتقليل إلى أدنى حد من المصيد العرضي والمصيد المرتجع^(١١٢).

٦٨ - ويتواصل أيضاً اتخاذ طائفة واسعة من الإجراءات لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في البحار العميقة على المدى البعيد، تمشياً مع قرارات الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٨^(١١٣). وواصلت منظمة الأغذية والزراعة وضع برنامجها الخاص بأنشطة الصيد في أعماق البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك من خلال عقد حلقات عمل بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وإنشاء قاعدة بيانات عن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، والشروع كذلك في تنمية القدرات وتحسين المعارف المتعلقة باستخدام وتطبيق التقييمات ذات الصلة بالآثار والمخاطر^(١١٤).

٦٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، ستجري منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي في عام ٢٠١٤ استعراضاً للمناطق الـ ١٩ التي أغلقتها أمام أنشطة الصيد في قاع البحار، بالإضافة إلى مناطق محتملة أخرى. ووضعت أيضاً قائمة شاملة للأنواع الكاشفة في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ووضعت إطاراً لمواصلة دعم البحوث المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة^(١١٥). وفي أعقاب استعراض لأنظمة اتفاقية مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، أُجري في عام ٢٠١٢، اعتُمدت توصية منقحة بشأن حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في المنطقة الخاضعة للسلطة التنظيمية للمنظمة، والتي ستستعرض فعاليتها كل خمس سنوات^(١١٦).

(١١١) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

(١١٢) مساهمات مقدمة من لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ومن منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ومن لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(١١٣) ستجري الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ استعراضاً إضافياً للتدابير التي اتخذتها الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، عملاً بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة (انظر القرار ٦٦/٦٨).

(١١٤) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

(١١٥) مساهمة من منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي.

(١١٦) مساهمة من لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي. انظر أيضاً: www.neafc.org/news/10732.

جيم - حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام

٧٠ - تنص الاتفاقية على التزام الدول بحماية وحفظ البيئة البحرية، بما في ذلك من خلال اتخاذها التدابير الضرورية لحماية النظم الإيكولوجية النادرة أو السريعة التأثير وكذلك موائل الأنواع المستنفدة أو المهددة أو المعرضة لخطر الزوال وغيرها من أشكال الأحياء البحرية والحفاظ عليها. ووفقاً لذلك الالتزام، فإن للدول حقاً سيادياً في استغلال مواردها الطبيعية عملاً بسياساتها البيئية.

٧١ - وعلى النحو المشار إليه أعلاه، فإن التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية يعززان طائفة متنوعة من السلع وخدمات النظم الإيكولوجية. وسيعتمد تعزيز فوائد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، في جملة أمور، على التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأنظمة الإيكولوجية^(١١٧).

٧٢ - وعلى الرغم من الزيادة المسجلة في إجراءات معالجة فقدان التنوع البيولوجي، الذي يُتوقع أن تستمر الضغوط عليه في الارتفاع، بما في ذلك على التنوع البيولوجي البحري، حتى عام ٢٠٢٠ على الأقل، وهي السنة المستهدفة لتحقيق معظم أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وأن يستمر تدهور التنوع البيولوجي. وبينما يمكن لمثل هذه الخسارة المتواصلة أن تنجم عن الوقت الذي تستغرقه التدابير الإدارية لتحقيق نتائجها المتوقعة^(١١٨)، فإن فعالية التدابير يعيقها أيضاً الافتقار إلى البيانات العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تقدم فهماً واضحاً لكيفية تأثير الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والكيفية التي تؤثر بها، في المقابل، النظم الإيكولوجية على رفاه الإنسان (انظر الفقرتين ١١٩ و ١٢٠ أدناه)^(١١٩).

٧٣ - وفي العقد الماضي، ساهمت أعمال الجمعية العامة في مجال حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، من خلال فريقها العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، الذي عقد اجتماعات في الفترتين من ١ إلى ٤ نيسان/أبريل ومن ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه

(١١٧) انظر UNEP/CBD/SBSTTA/18/2.

(١١٨) المرجع نفسه.

(١١٩) انظر: A.D. Rogers and others, The High Seas and Us (انظر الحاشية ٧٢ أعلاه).

٢٠١٤^(١٢٠)، في تحفيز العمل العلمي والتقني لدعم نظر الجمعية العامة في هذه المسائل، مع ما لذلك من انعكاسات على المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري بصفة عامة. وقد أسفر ذلك أيضاً عن مزيد من التعاون الشامل لعدة قطاعات بين مختلف المنظمات الدولية^(١٢١).

٧٤ - وازدادت وتيرة العمل، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بوصف المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية. وشارفت العملية الجارية لتحقيق هذه الغاية، في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي^(١٢٢)، على الاكتمال، وقد غطت نحو ٧٠ في المائة من المحيطات حتى تاريخه ووصفت ٢٠٧ من هذه المناطق، التي يقع ٥٧ منها خارج نطاق الولاية الوطنية إما كلياً أو جزئياً^(١٢٣). وبالمثل، تخطط السلطة الدولية لقاع البحار لتنظيم حلقات عمل إضافية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بهدف تحسين فهم التجمعات البيولوجية المرتبطة بمختلف الموارد المعدنية في "المنطقة" وتحديد البيانات المرجعية الخاصة بتلك التجمعات، وذلك تعزيزاً لعمل السلطة فيما يتصل بحماية وحفظ البيئة البحرية من الأنشطة الجارية في "المنطقة"^(١٢٤). وتعمل السلطة أيضاً على إدماج البيانات البيئية المقدمة من المتعاقدين بغرض وضع قاعدة بيانات خاصة بالمنطقة تكون قائمة على النظم الإيكولوجية^(١٢٥).

٧٥ - ويجري حالياً بشكل متزايد في مختلف المحافل وضع توجيه عالمي للتصدي للأخطار المحددة التي تهدد التنوع البيولوجي البحري، من قبيل تغير المناخ والحطام البحري والضجيج تحت سطح الماء والاتجار غير المشروع بالكائنات البحرية^(١٢٦)، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من أدوات الإدارة دعماً للدول في الوفاء بالتزاماتها وتعهدها الناشئة عن الصكوك المختلفة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي البحري (انظر الفقرات ٨٤-٨٥ و ٩٠ و ٩١-١٠٠ و ١٠١-١١١ أدناه).

(١٢٠) انظر A/69/82 و A/69/177.

(١٢١) على سبيل المثال، أشارت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن عملية المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية قد يسرت تبادل المعلومات العلمية والتواصل بين الخبراء من مختلف التخصصات. وأفادت منظمة الأغذية والزراعة أن البرنامج الممول من مرفق البيئة العالمية، المعني بإدارة مصائد الأسماك المستدامة على الصعيد العالمي وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والذي استُهل في عام ٢٠١٤، قد جمع كلاً من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، بالإضافة إلى شركاء آخرين.

(١٢٢) انظر مقرري اتفاقية التنوع البيولوجي ٢٩/١٠ و ١٧/١١.

(١٢٣) انظر UNEP/CBD/SBSTTA/18/4.

(١٢٤) انظر ISBA/20/A/2.

(١٢٥) المرجع نفسه.

(١٢٦) انظر القرار UNEP/EA.1/L.16.

٧٦ - ويستمر أيضاً اعتماد تدابير خاصة بنظم إيكولوجية وأنواع محددة، ولا سيما الشعاب المرجانية^(١٢٧) والأنواع المهاجرة البحرية، بما في ذلك الحوتيات^(١٢٨). وقد شمل ذلك إدراج الأنواع والمواقع ذات الأهمية من الناحية الثقافية والإيكولوجية، من قبيل المناطق البحرية والساحلية، في قائمة رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية^(١٢٩)، وقائمة التراث العالمي^(١٣٠).

٧٧ - وركزت الأنشطة المضطلع بها في بعض المناطق أيضاً على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(١٣١)، وكذلك على كيفية التصدي لتهديدات بعضها، بما في ذلك من خلال البحث وخيارات التخفيف وإصدار التوجيهات ذات الصلة (انظر الفقرتين ١٤١ و ١٤٢ أدناه)^(١٣٢).

(١٢٧) انظر UNEP/CBD/SBSTTA/18/4 و UNEP/CBD/SBSTTA/18/L.5. انظر أيضاً وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمبادرة شراكة دولية بشأن الشعاب المرجانية، متاحة على الموقع: http://icriforum.org/sites/default/files/ICRIGM28-Meeting_paper-UNEP_RS_coral_partnership.pdf

(١٢٨) انظر الوثائق المعدة للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، متاحة على الموقع: www.cms.int/en/cop11/documents. انظر أيضاً حلقة عمل اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان عن تخفيف وإدارة المخاطر التي يشكلها الحطام البحري على الحوتيات، متاحة على الموقع: <https://events.iwc.int/index.php/workshops/index/schedConfs/archive>، والوثائق المعدة للدورة الخامسة والستين للجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، متاحة على الموقع: <http://iwc.int/iwc65docs>.

(١٢٩) انظر www.ramsar.org.

(١٣٠) انظر <http://whc.unesco.org/en/newproperties>.

(١٣١) انظر إعلان هاميلتون بشأن التعاون من أجل المحافظة على بحر سارغاسو، في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، متاح على الموقع: www.sargassoalliance.org/hamilton-declaration. انظر أيضاً القرار CP 11/10 الصادر عن الاجتماع الحادي عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية على ساحل المحيط الأطلسي في منطقة غرب ووسط وجنوب أفريقيا (اتفاقية أبيدجان) (UNEP DEPI/WACAF/COP. 11/9/Rev1)، متاح على الموقع: <http://cop11.abidjanconvention.org>.

(١٣٢) انظر، على سبيل المثال، عمل الأفرقة العاملة التابعة لاتفاق حفظ الحوتيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأيرلندي وبحر الشمال، متاح على الموقع: www.ascobans.org/en/working-groups. انظر أيضاً "تقرير حلقة عمل خبراء الاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي بشأن أثر تغير المناخ على الحوتيات في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود"، متاح على الموقع: <http://accobams.org>. انظر أيضاً مساهمة لجنة هلسنكي ومساهمة لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي؛ والمقررات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية أبيدجان (الوثيقة UNEP (DEPI)/WACAF/COP.11/9/Rev1)، متاحة على الموقع: <http://cop11.abidjanconvention.org>.

٧٨ - ومن خلال عدد متزايد من مبادرات بناء القدرات، من قبيل مبادرة المحيطات المستدامة المنبثقة من اتفاقية التنوع البيولوجي، بدأت الدول تتلقى المساعدة على تنفيذ التزاماتها ذات الصلة (انظر الفقرة ١٢٨ أدناه).

٧٩ - الموارد الجينية البحرية - يعتبر الحفاظ على التنوع الوراثي أيضاً أمراً أساسياً، وذلك في ضوء الإمكانات العالية للموارد الجينية البحرية في التطبيقات التكنولوجية البيولوجية في عدد من القطاعات، من الإصلاح البيولوجي إلى معالجة الأغذية والمستحضرات الصيدلانية. وما فتئت التكنولوجيا البيولوجية البحرية تزداد أهمية، بالنظر إلى كونها ذات أولوية في البحوث في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ويبدو أن أنواع الوقود الأحيائي والمواد البيولوجية النشطة البحرية تمثل نقاط التركيز الرئيسية في العديد من الدول^(١٣٣). وكذلك الشأن بالنسبة لتربية الأحياء المائية الجزيئية، التي تمثل أولوية في البحوث في العديد من الدول^(١٣٤).

٨٠ - وبالرغم من تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا البيولوجية البحرية، فإن عدداً قليلاً جداً من الدول قام بوضع برامج وطنية محددة للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا البيولوجية البحرية، وما يرتبط بذلك من استراتيجيات أو خطط أو سياسات. وبدلاً من ذلك، وضع العديد من الدول استراتيجيات عامة في مجال التكنولوجيا البيولوجية أو خططاً للتنمية البحرية، تتضمن بعض العناصر ذات الصلة بالتكنولوجيا البيولوجية البحرية^(١٣٥). وبالمثل، اعتمد عدد قليل من الدول قوانين أو أنظمة متصلة على وجه التحديد بإمكانية الانتفاع من الموارد الجينية البحرية الموجودة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، وتقاسم منافعتها من خلال استعمالها، بالنظر إلى أن معظم الدول تُدرج مثل هذه الموارد في إطار قوانين وأنظمة أوسع نطاقاً ذات صلة بالحصول على المنافع وتقاسمها^(١٣٦). وبالنسبة إلى الهياكل الأساسية ودعم القدرات، فيبدو أن العديد من الدول تعتمد على المبادرات الإقليمية وأنشطة التعاون فيما بين الأقاليم^(١٣٧).

(١٣٣) انظر الموقع: www.marinebiotech.eu/wiki/Marine_Biotechnology_international_summary.

(١٣٤) المرجع نفسه.

(١٣٥) المرجع نفسه.

(١٣٦) انظر الموقع: www.cbd.int/abs/measures/default.shtml.

(١٣٧) المرجع نفسه. انظر أيضاً:

http://erawatch.jrc.ec.europa.eu/erawatch/opencms/information/country_pages/

٨١ - وبالنسبة إلى السياسات على الصعيد العالمي، وإلى جانب المناقشات بشأن الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التي أجراها الفريق العامل المخصص غير الرسمي التابع للجمعية العامة، تواصلت الأعمال للتشجيع على بدء نفاذ وتنفيذ الصكوك الدولية التي تعالج عدداً من المسائل ذات الصلة عموماً بالموارد الجينية. فعلى سبيل المثال، سيدخل بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي حيز النفاذ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤^(١٣٨). وتتواصل أيضاً المناقشات فيما يتعلق بوضع صك دولي يتناول جوانب حقوق الملكية الفكرية للموارد الجينية. وستنظر الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في مشروع وثيقة في ذلك الصدد في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤^(١٣٩).

دال - الضغوط الممارسة على البيئة البحرية

٨٢ - يخلّف التلوث البحري الناجم عن عدد من المصادر آثاراً سلبية على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية. فعلى سبيل المثال، يشكل التلوث بالنيتروجين والفوسفور خطراً كبيراً يهدّد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي. ويشكّل وجود اللدائن في البيئة البحرية مثار قلق مستمر. ومع أن الضرر الناجم عن الانسكابات النفطية في البحر يبدو أنه تضاعف عموماً، لأسباب من بينها تطوّر تصميم السفن وتحسّن الملاحظة (انظر الفقرات ١٩-٢٧ أعلاه)، فإن التلوث الناجم عن خطوط الأنابيب، ولا سيما البريّة منها، قد ازداد بسبب تقادم الهياكل الأساسية (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه)^(١٤٠).

٨٣ - وتمشيا مع التزامات الدول المنصوص عليها في الاتفاقية باتخاذ ما يلزم من التدابير لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه، أياً كان مصدره، يجري اتخاذ شتى التدابير على الصعيدين العالمي والإقليمي لمعالجة التلوث البحري الناجم عن مصادر مختلفة، بهدف تحقيق جملة أهداف من بينها تعزيز تنفيذ الصكوك القائمة عن طريق وضع التوجيهات والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين وبناء القدرات.

٨٤ - وفيما يتعلق بالأنشطة البرية، وسعيًا إلى مواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، نظر المؤتمر العالمي الثاني بشأن الصلات بين البر والمحيطات، الذي عُقد في عام ٢٠١٣، في جملة أمور من بينها إقامة شراكات عالمية بين أصحاب

(١٣٨) انظر الموقع: www.cbd.int/abs/nagoya-protocol/signatories/default.shtml.

(١٣٩) انظر الموقع: www.wipo.int/export/sites/www/about-wipo/en/assemblies/pdf/synthesis_2013.pdf.

(١٤٠) UNEP/CBD/SBSTTA/18/INF/2.

المصلحة المتعددين بهدف معالجة ثلاث فئات ذات أولوية من مصادر التلوث هي المواد المغذية والخطام البحري (النفائات البحرية) والمياه المستعملة^(١٤١).

٨٥ - ويتزايد تركيز الاهتمام على آثار اللدائن واللدائن الدقيقة على حياة البشر والأحياء البحرية^(١٤٢). وكان أحدث ما برز منها إلى الواجهة أيضا آثار اللدائن على عمليات البحث والإنقاذ في عرض البحر التي انطلقت عقب فاجعة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH370، حيث ضلّت جهود البحث طريقها بصور لنفائات التّقطت بالرادار والسفن والطائرات^(١٤٣). وتُتخذ تدابير على الصعيد العالمي لمعالجة الخطام البحري في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر أيضا الفقرة ١٤٢ أدناه)^(١٤٤).

٨٦ - وتشكّل أيضا المواد الكيميائية الخطرة ومبيدات الآفات والملوثات العضوية الثابتة والتراكم الأحيائي للزئبق خطرا يهدد حياة البشر والأحياء البحرية، مما يؤكد بذلك الحاجة إلى تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة بالموضوع تنفيذا تاما. وفي هذا الصدد، اضطلع ببرامج ترمي إلى مساعدة الدول في التأهب لدخول اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق حيز النفاذ^(١٤٥). واعتمد أيضا خلال جمعية الأمم المتحدة للبيئة، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤^(١٤٦)، برنامج خاص لدعم التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفائات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية ميناماتا. ويجري أيضا الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى جمع بيانات رصد عن مستويات تركّز

(١٤١) انظر: www.gpa.unep.org/index.php/gloc-2.

(١٤٢) حولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٤، مستجدات القضايا الناشئة، متاحة في الموقع: www.unep.org/yearbook/2014/PDF/chapt8.pdf. وانظر أيضا مشروع تقرير التقييم الذي أعده فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، والمتاح في الموقع: www.imo.org/MediaCentre/PressBriefings/Pages/36-microplastics-gesamp.aspx#.U8k49vldWNA.

(١٤٣) انظر: www.dw.de/ioc-garbage-having-a-severe-impact-on-marine-life/a-17678432.

(١٤٤) مساهمات من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية.

(١٤٥) انظر: www.mercuryconvention.org. وانظر أيضا مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(١٤٦) UNEP/EA.1/L.17.

الملوثات العضوية الثابتة في البشر والهواء المحيط والمياه السطحية بالنسبة للملوثات العضوية الثابتة القابلة للذوبان في الماء^(١٤٧).

٨٧ - وحظيت أيضا الآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة في قاع البحار بمزيد من الاهتمام. ففي أعقاب حادث الانسكاب النفطي في عام ٢٠١٠ من منصة "ديووتر هورايزن Deepwater Horizon" في خليج المكسيك، أُدخل عدد من التغييرات على تنظيم صناعة النفط والغاز في عرض البحر، بما في ذلك التغييرات الإدارية للفصل بين السلطات المختصة بإصدار التراخيص والسلطات المكلفة بمراقبة الامتثال للأنظمة البيئية^(١٤٨)، وإنشاء مناطق عازلة محيطة بالمناطق البحرية المحمية^(١٤٩). ولما كان من المتوقع أن يكون القطاع غير التقليدي مُجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية في المناطق البحرية واحتمالاً في منطقة القطب الشمالي (انظر الفقرات ٤٨-٦٠ أعلاه)^(١٥٠)، فقد اشتدت الضغوط لسنّ الأنظمة الملائمة بل إن النظر جارٍ في اتخاذ تدابير في هذا الصدد في عدد من المناطق^(١٥١). وأُعرب أيضاً عن شواغل تتعلق بالآثار المحتمل أن تخلفها أنشطة التعدين في قاع البحار على البيئة^(١٥٢). وتعمل السلطة الدولية لقاع البحار على معالجة هذه الشواغل المتعلقة بالتعدين "في المنطقة" (انظر A/68/71/Add.1 والفقرتين ٧٤ و ٩٢ من هذا التقرير)^(١٥٣).

(١٤٧) مساهمات من أمانة اتفاقية بازل واتفاقية ستوكهولم واتفاقية روتردام.

(١٤٨) انظر، على سبيل المثال، الأمر رقم ٣٢٩٩ الصادر عن وزير داخلية الولايات المتحدة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠.

(١٤٩) انظر، على سبيل المثال، مرسوم إيطاليا التشريعي المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن "تعديلات الأمر التشريعي ١٥٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، المنشئة لقواعد تتعلق بالبيئة، عملاً بالمادة ١٢ من القانون ٦٩ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩".

(١٥٠) انظر: www.conocophillips.ca/our-operations/canadian-arctic/Pages/exploration-and-development.aspx.

(١٥١) انظر، على سبيل المثال، توصية المفوضية الأوروبية الصادرة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بشأن المبادئ التوجيهية الدنيا لاستكشاف وإنتاج المواد الهيدروكربونية (مثل الغاز الطبيعي) باستخدام تقنية التكسير الهيدروليكي الضخم. ومع أن التوصية تتناول الأنشطة البرية، فإنها تسلّم بالحاجة إلى التحديث في المستقبل نظراً للتطورات التقنية، مع إدراج إشارات محددة إلى استخدام تقنية التكسير الهيدروليكي الكبير الحجم في العمليات التي تجري في عرض البحر.

(١٥٢) انظر: R.E. Boschena and others, "Mining of deep-sea seafloor massive sulfides: A review of the deposits, their benthic communities, impacts from mining, regulatory frameworks and management strategies", *Ocean and Coastal Management*, vol. 84 (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)؛ وهيئة حماية البيئة في نيوزيلندا، "Decision released on Trans-Tasman Resources Ltd marine consent application"، متاح في الموقع: www.epa.govt.nz/news/epa-media-releases/Pages/Decision-released-on-TTR-Ltd.aspx.

(١٥٣) انظر: ISBA/18/C/22؛ و ISBA/17/LTC/7؛ و ISBA/19/LTC/8؛ و ISBA/20/C/L.10.

٨٨ - وتركزت الجهود المبذولة لمعالجة الضغوط على البيئة البحرية الناجمة عن أنشطة النقل البحري وما يتصل به من أنشطة على التنفيذ الفعال لاتفاقية عام ١٩٧٣ الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ ذي الصلة (اتفاقية ماربول)، والترويج لبدء نفاذ اتفاقية هونغ كونغ الدولية بشأن إعادة تدوير السفن بطريقة آمنة وسليمة بيئياً لعام ٢٠٠٩، والاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها لعام ٢٠٠٤ (انظر أيضاً الفقرات ١٩-٢٧ و ١٠٥-١٠٧ من هذا التقرير). وواصلت المنظمة البحرية الدولية أيضاً النظر في المسائل المتعلقة بالمسؤولية والتعويض عن أضرار التلوث العابر للحدود والناتج عن أنشطة استكشاف النفط واستغلاله في عرض البحر^(١٥٤).

٨٩ - وتتواصل أيضاً الجهود المبذولة لتحسين إدارة النفايات وتنظيم إغراق النفايات الخطرة في البحر، بما في ذلك ما يتعلق بالهندسة الجيولوجية البحرية (انظر الفقرتين ١٠٨ و ١٠٩)^(١٥٥). وفي سياق اتفاقية بازل، اتخذت الأطراف قرارات لتيسير دخول تعديل الحظر حيز النفاذ، واعتماد إطار للإدارة السليمة بيئياً للنفايات، وتقديم إيضاح قانوني يتعلق بتفسير بعض المصطلحات المستخدمة في اتفاقية بازل. ويجري وضع أو تحديث عدد من المبادئ التوجيهية التقنية للإدارة السليمة بيئياً للنفايات، مثل نفايات الملوثات العضوية الثابتة ونفايات المعدات الإلكترونية ونفايات الرئيق. ويجري أيضاً تقييم مدى سريان الصيغة الحالية للمبادئ التوجيهية التقنية لاتفاقية بازل على النفايات المشمولة باتفاقية ماربول، وذلك بالتشاور مع المنظمة البحرية الدولية^(١٥٦).

٩٠ - وفيما يتعلق بآثار الضجيج تحت الماء، فقد تم إنجاز كم هائل من الأبحاث، إلا أن ثمة من المسائل الهامة ما يتطلب التعمق في الدراسة، منها مميزات مصادر الصوت الرئيسية، واتجاهات انتشاره وحجمه، وكذلك كثافة الضجيج تحت الماء وتوزيعه المكاني، والآثار المحتمل أن يخلفها على النظم الإيكولوجية والحيوانات^(١٥٧). ويعمل عدد من المتدييات على معالجة آثار الضجيج تحت الماء، بطرق من بينها اتخاذ تدابير للحد منه، مثل المبادئ التوجيهية المعتمدة لدى المنظمة البحرية الدولية بشأن تقليل الضجيج تحت الماء الناجم عن أنشطة النقل البحري التجاري^(١٥٨). ويجري كذلك النظر، بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي^(١٥٩)، في وضع

(١٥٤) المنظمة البحرية الدولية، الوثيقة LEG 101/11.

(١٥٥) مساهمة من المنظمة البحرية الدولية.

(١٥٦) مساهمة من أمانة اتفاقية بازل واتفاقية ستوكهولم واتفاقية روتردام.

(١٥٧) UNEP/CBD/SBSTTA/18/L.7.

(١٥٨) لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية، الوثيقة MEPC.1/Circ.833.

في وضع إرشادات عملية ومجموعة أدوات ترمي إلى الحد والتخفيف مما يخلّفه الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية من آثار ضارة جسيمة على التنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية. ويتواصل التنسيق الشامل لعدة قطاعات بشأن هذه المسألة^(١٦٠).

هاء - أدوات الإدارة

٩١ - تسلم الاتفاقية بأن مشاكل حيّز المحيطات مترابطة ترابطاً وثيقاً وتلزم دراستها ككل. ويتزايد النظر في إمكانية إدماج مختلف أدوات الإدارة المستندة إلى القطاعات (انظر الفقرات ٨٢-٩٠ أعلاه) في نطاق التخطيط الإداري الأوسع الذي يراعي الاعتماد البشري على النظم الإيكولوجية البحرية وأوجه التفاعل معها، وذلك ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة. ومن المرجح أن يسهم هذا الاتجاه في تعزيز مزيد من التعاون والتنسيق الشاملين لعدة قطاعات.

٩٢ - عمليات تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي - تؤدي عمليات تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي، بتزويدها مقرري السياسات بالمعلومات العلمية اللازمة، دوراً مهماً في إقامة التوازن بين الحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وبين حماية البيئة البحرية وحفظها. وفي ذلك الصدد، تقتضي الاتفاقية من الدول، عندما تكون لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن أنشطة يُعتمد القيام بها تحت ولايتها أو رقابتها قد تسبب تلوثاً كبيراً للبيئة البحرية أو تغييرات هامة وضارة فيها، أن تعتمد، إلى أقصى حد ممكن عملياً، إلى تقييم الآثار المحتملة لمثل هذه الأنشطة على البيئة البحرية. ويتزايد تقديم التوجيهات الرامية إلى تشجيع إجراء عمليات تقييم الأثر البيئي الناجم عن مختلف الأنشطة التي تُنفذ في البيئة البحرية وذلك عن طريق إجراء دراسات تقنية^(١٦١) واتخاذ تدابير تنظيمية^(١٦٢). ومن المتوقع أن تواصل السلطة الدولية لقاع البحار نظرها في هذه المسألة، في سياق عملها المتعلق بإعداد مشاريع أنظمة الاستغلال في "المنطقة"^(١٦٣).

(١٥٩) UNEP/CBD/SBSTTA/18/L.7. انظر أيضاً UNEP/CBD/MCB/EM/2014/1/2.

(١٦٠) AC20/Doc.3.2.1.b (S).

(١٦١) مساهمة من لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ.

(١٦٢) التوجيه رقم ٢٠١٤/٥٢/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤ والمعدل للتوجيه رقم ٢٠١١/٩٢/EU المتعلق بتقييم آثار بعض مشاريع القطاعين العام والخاص على البيئة.

(١٦٣) ISBA/20/C/L.10 و ISBA/20/C/13.

٩٣ - النهج المتكاملة والمتعلقة بالنظام الإيكولوجي - يمكن أن تتخذ النهج المتكاملة والمتعلقة بالنظام الإيكولوجي إزاء إدارة المحيطات والبحار أشكالاً مختلفة، مثل مبادرة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومبادرة التخطيط المكاني البحري. ويتسع أيضاً نطاق المبادرة الأخيرة^(١٦٤) ويتزايد اعتبارها أداة من أدوات المحافظة على تقديم خدمات النظم الإيكولوجية على نطاق أوسع وتحقيق النمو الأزرق المستدام (انظر الفقرات ٤٤-٤٧ و ٦٧ أعلاه)^(١٦٥). غير أن الصعوبات التي تعترض تحويل مبادئ التخطيط المكاني البحري إلى ممارسة^(١٦٦) جعلت التركيز في عدد متزايد من الأنشطة ينصب على تجميع الخبرات المكتسبة في تطبيق التخطيط المكاني البحري ووضع التوجيهات ومجموعة الأدوات اللازمة لتنفيذه^(١٦٧). فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تنظر حلقة عمل للخبراء تُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، في التوجيهات العملية ومجموعة الأدوات الخاصة بالتخطيط المكاني البحري^(١٦٨).

٩٤ - وقد أُدرجت الإدارة القائمة على النظم البيئية في ٦٦ نظاماً من النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، حيث تشدد على حد سواء آثار إنتاجية النظم الإيكولوجية والآثار الضارة الناجمة عن الأنشطة البشرية (انظر الفقرات ٤٧ و ٦٢ و ٨٢ أعلاه)^(١٦٩). وستُعالج آثار تغير المناخ على إنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة وقدرتها على المقاومة وإدارتها، في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، المقرر أن يُعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤^(١٧٠). ويعكف برنامج تقييم المياه العابرة للحدود التابع لمرفق البيئة

(١٦٤) [UNEP/CBD/SBSTTA/18/INF/23](http://www.unep.org/cbd/sbstta/18/INF/23).

(١٦٥) أشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في مساهمتها، إلى أن النمو الأزرق، بتأييده اتباع النهج المتكاملة ونهج النظام الإيكولوجي يعزز ويحافظ على مساهمة المحيطات والبحار والسواحل في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وفرص العمل الكريم للأجيال المقبلة.

(١٦٦) [UNEP/CBD/SBSTTA/18/INF/23](http://www.unep.org/cbd/sbstta/18/INF/23).

(١٦٧) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة UNEP (DEPI) RS.15/WP.5.RS 15/WP.5 (الاطلاع عليها متاح من الموقع: www.unep.org/regionalseas/) والوثيقة [UNEP/CMS/StC41/8](http://www.unep.org/regionalseas/) (الاطلاع عليها متاح من الموقع: www.cms.int/dugong/). وانظر أيضاً الاجتماع التقني المعني بالتخطيط المكاني البحري في الممارسة، المعقود في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، والمتاح للاطلاع عليه في الموقع: <http://bluesolutions.info/marine-spatial-planning-practice-technical-meeting/>.

(١٦٨) مساهمة من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. انظر: www.cbd.int/doc/?meeting=MCBEM-2014-04. وانظر أيضاً: [UNEP/CBD/SBSTTA/18/L.7](http://www.unep.org/cbd/sbstta/18/L.7).

(١٦٩) [IOC/BRO/2013/3 rev](http://www.ioc-go.org/BRO/2013/3).

(١٧٠) انظر: www.benguelacc.org/index.php/en/component/rseventspro/event/1-global-lme-conference. وانظر أيضاً K. Sherman, "Toward ecosystem-based management (EBM) of the world's large marine ecosystems during climate change", *Environmental Development* (2014).

العالمية، بالتعاون مع اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على إجراء تقييم مرجعي مقارن شامل، على الصعيد العالمي للأحوال البيئية ضمن النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة (انظر الفقرتين ١١٨ و ١٢٢ أدناه)، حيث إن من المتوقع أن يُنجز بحلول نهاية عام ٢٠١٤^(١٧١). وقد أصبح اتباع نهج الأحواض المائية حيث ترتبط إدارة النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة بنظم الأنهار الكبيرة يكتسي أهمية بارزة^(١٧٢).

٩٥ - ويتواصل أيضا العمل على دعم التنفيذ العملي لنهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك، بما في ذلك وضع مجموعة أدوات تنفيذه العملي^(١٧٣)، وتوفير الدعم لوضع خطط الإدارة على الصعيدين الوطني والإقليمي^(١٧٤).

٩٦ - واعترافاً بالدور المفيد الذي يمكن أن تؤديه المحميات الحيوية في تيسير الإدارة المتكاملة وتطبيق نهج النظم الإيكولوجية وتحقيق التنمية المستدامة، فقد تركّزت الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة على إفساح المجال أمام زيادة إدماج مسائل التنمية في عدد من المحميات الحيوية البحرية القائمة^(١٧٥).

٩٧ - أدوات الإدارة على أساس المناطق - يتواصل في مختلف المناطق إنشاء المناطق البحرية المحمية، التي تتراوح بين المناطق المتمتعة بحماية كاملة والمناطق التي يُسمح فيها بممارسة أنشطة معينة وتخضع للتنظيم، وهي مناطق تمثل حاليا ما يقرب من ٢,٨ في المائة من نسبة المحيطات في العالم^(١٧٦).

٩٨ - ولئن كان تعيين المناطق البحرية المحمية يسير بوتيرة سريعة، فإن الاستنباطات تشير إلى أن نسبة النمو الحالية ستجعل من غير الممكن بلوغ هدف آيتشي المتمثل في حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق البحرية والساحلية بحلول عام ٢٠٢٠^(١٧٧). وإضافة إلى ذلك،

(١٧١) التذييل ١٨ للمشروع الضخم لبرنامج تقييم المياه العابرة للحدود.

(١٧٢) مرفق البيئة العالمية، (2012) International Waters – Delivering Results.

(١٧٣) انظر: www.fao.org/fishery/eaf-net/topic/166272/en.

(١٧٤) مساهمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وانظر أيضا مساهماتي منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(١٧٥) مجلس التنسيق الدولي لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، الدورة السادسة والعشرين، التقرير النهائي SC-14/CONF. 226/15.

(١٧٦) انظر: www.protectplanetoccean.org/official_mpa_map.

(١٧٧) UNEP/CBD/SBSTTA/18/2.

تشير الدراسات إلى استمرار انتشار الإدارة غير الملائمة للمناطق البحرية المحمية^(١٧٨). غير أن المناطق البحرية المحمية، عندما يكون إنفاذها جيداً وتُجمع مع التدابير المتعلقة بإدارة مخاطر محددة، مثل التدابير التي تعالج التلوث الناشئ من مصادر برية، تثبت فعاليتها في إعادة تكوين أرصدة أسماك الشعاب المرجانية والمساهمة في انتعاش المرجان بعد ابيضاضها^(١٧٩). ولذلك يُعتبر تعزيز فعالية إدارة المناطق البحرية المحمية القائمة وفي نفس الوقت معالجة الأسباب الجذرية لتدهور البيئة البحرية أمراً حاسماً^(١٨٠). وضماناً لفعالية هذه الأدوات فيما يتعلق بالأنواع المهاجرة، التي أصبحت موائلها متجزئة بشكل متزايد، يجري النظر في توفير حماية لها تتخلل مسارات ارتحالها، بالتماس وسائل من بينها نظم المناطق المحمية الممتدة عبر الحدود، وذلك في سياق اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة^(١٨١).

٩٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، أُعطي أيضاً الاعتبار لأدوات الإدارة المستندة إلى المناطق^(١٨٢)، في سياقات شتى من بينها سياق لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا^(١٨٣)، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي^(١٨٤). وأقرت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (لجنة أوسبار) رسمياً الترتيب الجماعي بشأن التعاون والتنسيق فيما يتعلق بمناطق مختارة في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في شمال شرق المحيط الأطلسي^(١٨٥).

١٠٠ - النهج القائمة على السوق - يتزايد الدعم المقدم لاتخاذ التدابير القائمة على أساس السوق بهدف حصر الناس على مراعاة التكاليف البيئية المترتبة على سلوكهم. ومن هذه

(١٧٨) المرجع نفسه.

(١٧٩) UNEP/CBD/SBSTTA/18/INF/2.

(١٨٠) شكّلت فعالية الإدارة إحدى المسائل التي تطرّق إليها المؤتمر الدولي الثالث للمناطق البحرية المحمية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. انظر: www.impact3.org/en/. وانظر أيضاً الحاشية ١١٧ أعلاه.

(١٨١) UNEP/CMS/ScC18/Doc.10.3/Rev.3/Annex.

(١٨٢) للحصول على معلومات عن الاجتماعات الإقليمية التي تعقدها المنظمة البحرية الدولية بشأن المناطق البحرية الشديدة الحساسية بوجه خاص، وسائر أدوات المنظمة البحرية الدولية الخاصة بإدارة مناطق معينة، انظر مثلاً الوثيقة MEPC 66/INF.2 ومجلة أخبار المنظمة البحرية الدولية ((IMO news، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(١٨٣) مساهمة من لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

(١٨٤) مساهمة من منظمة مصائد أسماك في شمال غرب الأطلسي.

(١٨٥) مساهمات من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي.

الأدوات، توفر أداة "المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية" آلية يقدم من خلالها المستفيدون من خدمات النظم الإيكولوجية تعويضا لمقدميها. وبالنظر إلى تزايد وتيرة اعتماد المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، تعترف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتقديم استعراض عام لنظرية وممارسة أداة "المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية"، مشفوعا بتحليل لمدى ملاءمتها وجدواها باعتبارها أداة من مجموعة أدوات إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في إطار الأخذ بنهج النظام الإيكولوجي إزاء مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية^(١٨٦).

سادسا - التصدي لآثار تغير المناخ وتحمض المحيطات على المحيطات ومواردها

١٠١ - يقدم تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ قدراً كبيراً من المعلومات عن الفهم العلمي الراهن لآثار تغير المناخ على المحيطات، وعن الدور الأساسي للمحيطات في دورة الكربون وتحمض المحيطات، كما يتضمنان تقييماً لتلك الآثار وللتكيف معها ولأوجه الضعف إزاءها.

١٠٢ - وتلاحظ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن درجة حرارة الغلاف الجوي والمحيطات قد ازدادت، وأن مستوى سطح البحر قد ارتفع، وأن تركيزات غازات الدفيئة قد ازدادت في الغلاف الجوي وفي المحيطات على حد سواء، وتشير إلى أن ارتفاع درجة حرارة المحيطات يهيمن على ازدياد الطاقة المخزنة في النظام المناخي، بما يمثل أكثر من ٩٠ في المائة من الطاقة التي جمعت بين عامي ١٩٧١ و ٢٠١٠^(١٨٧). ونتيجة لازدياد حرارة المحيطات وللتمدد الحراري للمحيطات، فإن معدل ارتفاع مستوى سطح البحر منذ منتصف القرن التاسع عشر قد فاق المتوسط المسجل خلال الألفيتين السابقتين. وإضافة إلى ذلك، فقد استوعبت المحيطات حوالي ٣٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الأنشطة البشرية، مما يؤدي إلى تحمض المحيطات^(١٨٨). وفي هذا الصدد، أُقرّ على نطاق واسع، من جهات تشمل الجمعية العامة^(١٨٩)، بضرورة جمع المعلومات عن تحمض المحيطات وآثاره،

(١٨٦) مساهمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(١٨٧) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "موجز لمقرري السياسات" الوارد ضمن وثيقة حالة تغير المناخ في عام ٢٠١٣: الأساس الفيزيائي - مساهمة الفريق العامل الأول في التقرير التقييمي الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

(١٨٨) المرجع نفسه.

(١٨٩) قرار الجمعية العامة ٦٨/٧٠.

على صعيد العالم برمته وعلى نحو أكثر تنسيقاً، كما تُبذل حالياً جهود عديدة لجمع المعلومات العلمية عن هذا الموضوع^(١٩٠).

١٠٣ - ويشير التقرير أيضاً إلى أن استمرار انبعاثات غازات الدفيئة سيفضي إلى المزيد من الاحترار وإلى تغيرات تطرأ على جميع مكونات النظام المناخي. ومن ثم سيتعين تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، بنسب كبيرة وعلى نحو مستمر، حتى يتسنى الحد من تغير المناخ^(١٩١). ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع درجة حرارة المحيطات خلال القرن الحادي والعشرين وأن تتسرب الحرارة من سطح المحيطات إلى أعماقها وأن يؤثر ذلك على دوران المحيطات^(١٩٢). ومن المتوقع أيضاً أن يستمر ارتفاع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر، ومن المرجح أن يتجاوز معدل ارتفاع مستوى سطح البحر المعدل المسجل خلال الفترة ١٩٧١-٢٠١٠، وذلك من جراء ارتفاع درجة حرارة المحيطات وازدياد فقدان كتلة الأنهار الجليدية والصفائح الجليدية. ولا يُتوقع أن يرتفع مستوى سطح البحر بنفس المعدل في كل مكان، لكن يُرجَّح أن يرتفع ذلك المستوى في ما يزيد عن ٩٥ في المائة من الحيز المحيطي بحلول متم القرن الحادي والعشرين. وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن يفضي استمرار امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون إلى زيادة تحمض المحيطات. وازدياد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا يشكل خطراً بالغاً على النظم الإيكولوجية البحرية، لا سيما النظم الإيكولوجية القطبية والشعاب المرجانية، فحسب، بل قد يربط أيضاً عواقب وخيمة على مصائد الأسماك وسبل كسب الرزق^(١٩٣). ونظراً لاستمرار انتقال الحرارة من سطح المحيطات إلى أعماقها على مدى فترات زمنية طويلة، فمن المتوقع أن يستمر أيضاً ارتفاع درجة حرارة المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات، وذلك إلى ما بعد عام ٢١٠٠^(١٩٤).

(١٩٠) على سبيل المثال، عمل مركز التنسيق الدولي المعني بتحمض المحيطات على الموقع الشبكي التالي:

www.iaea.org/ocean-acidification/page.php?page=2181 وانظر أيضاً مساهمة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وقد أعدت أيضاً أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي التقرير التوليقي المنقح عن آثار تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري (UNEP/CBD/SBSTTA/18/INF/6).

(١٩١) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "موجز لمقرري السياسات" (انظر الحاشية ١٨٧ أعلاه).

(١٩٢) المرجع نفسه.

(١٩٣) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "حالة تغير المناخ في عام ٢٠١٤: الآثار والتكيف معها وأوجه الضعف وإزاءها"؛ موجز لمقرري السياسات (http://ipcc-wg2.gov/AR5/images/uploads/WG2AR5_SPM_FINAL.pdf). وانظر أيضاً A/69/71.

(١٩٤) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حالة تغير المناخ في عام ٢٠٠٧ (انظر الحاشية ١٩٣ أعلاه).

١٠٤ - ويتواصل بذل الجهود الرامية إلى زيادة الفهم العلمي لهذه الآثار في عدد من المنظمات^(١٩٥). ونظرت العملية الاستشارية غير الرسمية في آثار تحمض المحيطات على البيئة البحرية في عام ٢٠١٣^(١٩٦). ولأن ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي يسهم في تغير المناخ وفي تحمض المحيطات على السواء، فالإجراءات الحالية والمقبلة للحد من انبعاثات هذا الغاز ستصدي أيضاً لأسباب تحمض المحيطات^(١٩٧). وفي ذلك السياق، ونظراً للفهم العلمي الحالي لدور المحيطات في دورة الكربون وبوصفها عاملاً يضبط المناخ، فمن المهم النظر في كيفية ترابط الأطر السياساتية والأطر التنظيمية ذات الصلة، وذلك لتحقيق غايات تشمل إتاحة معلومات يُهتدى بها في المناقشات الجارية بشأن نظام تغير المناخ المقبل^(١٩٨). ومن المنظور العلمي، يزداد تحديد أوجه الترابط أكثر فأكثر، على النحو الذي يتبين في منهج عمل المحيطات والمناخ لعام ٢٠١٥ الذي وضعته اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. ويرمي منهج العمل هذا إلى إثراء مناقشات الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في ما يتعلق بالتفاعل بين انبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ وتحمض المحيطات^(١٩٩).

ألف - تخفيف آثار تغير المناخ

١٠٥ - انبعاثات غازات الدفيئة - عملت القطاعات ذات الصلة بالمحيطات، مثل النقل البحري وصيد الأسماك، لعدد من السنوات على وضع تدابير قطاعية لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة بغية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

(١٩٥) على سبيل المثال، الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وانظر أيضاً مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(١٩٦) A/68/159.

(١٩٧) قرار الجمعية العامة ٦٨/٧٠. انظر أيضاً A/68/159؛ E. Harrould-Kolieb and D. Herr, "Ocean acidification and climate change: synergies and challenges of addressing both under the UNFCCC", *Climate Policy*, No. 12 (2012), pp. 378-389; and D. Herr and others, *Ocean Acidification: International Policy and Governance Options* (Gland, Switzerland, IUCN, 2014).

(١٩٨) يُشار إلى المواد ١٩٢ و ٢١٢ و ٢٢٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(١٩٩) مساهمة من اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

١٠٦ - وتسبب النقل البحري الدولي، في عام ٢٠٠٧، في انبعاث حوالي ٨٧٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الأنشطة البشرية على الصعيد العالمي، أي ما يعادل حوالي ٢,٧ في المائة من تلك من الانبعاثات. ويتوقع أن تنتهي المنظمة البحرية الدولية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، من إجراء دراسة تقديرية منقحة لانبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة النقل البحري الدولي^(٢٠٠). وقد ركزت المنظمة البحرية الدولية أول الأمر على جمع البيانات، فناقشت في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وضع إطار لجمع البيانات عن استهلاك السفن من الوقود وللإبلاغ عن تلك البيانات، وعملت على وضع التدابير التقنية والتشغيلية المتعلقة بتحقيق كفاءة استخدام السفن للطاقة^(٢٠١). وأقرت أيضاً تعديلات على المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، سعياً منها إلى توسيع نطاق تطبيق مؤشر كفاءة الطاقة لتصميم السفن ليشمل أنواعاً إضافية من السفن، واعتمدت مبادئ توجيهية بشأن طريقة حساب مؤشر كفاءة الطاقة المحرز لتصميم السفن الجديدة^(٢٠٢).

١٠٧ - وبغية فهم انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة قطاع صيد الأسماك والحد من تلك الانبعاثات، وضعت منظمة الأغذية والزراعة دليلاً للاقتصاد في استهلاك الوقود لسفن الصيد الصغيرة^(٢٠٣). وتشمل الدراسات الفردية المتعلقة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة تربية الأحياء المائية تحسين نسب تحويل الأغذية في نظم أسماك البلطي والشبوط والسلور والسلمون^(٢٠٤).

١٠٨ - الهندسة الجيوفيزيائية البحرية - ما فتئت الأساليب التي تتوخى التغيير المتعمد للنظم الطبيعية بغرض التصدي لتغير المناخ، المسماة اصطلاحاً "الهندسة الجيوفيزيائية"، موضوعاً للدراسة والمناقشات السياسية منذ سنوات عديدة. والهندسة الجيوفيزيائية البحرية، بما في ذلك تخصيب المحيطات^(٢٠٥)، تُنظَّم حالياً بموجب تعديلات عام ٢٠١٣ على بروتوكول عام ١٩٩٦ الملحق باتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى

(٢٠٠) مساهمة من المنظمة البحرية الدولية.

(٢٠١) المرجع نفسه.

(٢٠٢) المرجع نفسه.

(٢٠٣) (O. Gulbrandsen, "Fuel savings for small fishing vessels - a manual" (Rome, FAO, 2012).

(٢٠٤) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

(٢٠٥) في إطار المرفق ٤ الجديد المتعلق بالهندسة الجيوفيزيائية البحرية، يعرف تخصيب المحيطات بأنه "أي نشاط من الأنشطة التي يقوم بها البشر لتحفيز الإنتاجية الأولية في المحيطات. ولا يشمل تخصيب المحيطات تربية الأحياء المائية التقليدية، ولا تربية الأحياء البحرية، ولا إنشاء الشعاب المرجانية الاصطناعية".

لعام ١٩٧٢. ولا يُسمح بأي نشاط من أنشطة تخصيب المحيطات، غير تلك المذكورة تحديداً في المرفق ٤ الجديد. ولا يمكن النظر في أي نشاط من أنشطة تخصيب المحيطات بغرض إصدار ترخيص له إلا إذا اعتُبر من قبيل البحث العلمي المشروع الذي يراعي أحد الأطر الرئيسية المحددة لتقييم وضع المواد المخضبة.

١٠٩ - وسعيًا لوضع آلية دولية للتقييم خاصة بالبحث في مجال الهندسة الجيوفيزيائية وتطبيقاتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة، تعمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها من الشركاء على صياغة موقف هندسي جيوفيزيائي أساسه الفهم العلمي الحالي. وستتترح تلك المنظمة وأولئك الشركاء تدابير ترمي إلى تعزيز القاعدة العلمية حتى يُستفاد منها في اتخاذ القرارات على نحو أفضل، ويشمل ذلك وضع إطار محتمل على نطاق الأمم المتحدة لتنظيم هذه الأنشطة^(٢٠٦).

باء - التكيف مع آثار تغير المناخ

١١٠ - أشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقييمها للآثار وللتكيف معها ولأوجه الضعف إزاءها، إلى مخاطر الوفاة أو الضرر أو اعتلال الصحة أو تعطيل سبل كسب الرزق في المناطق الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الفقرتين ١١٣ و ١١٤ أدناه) وفي الجزر الصغيرة الأخرى، وذلك بسبب تعرضها للغمر من جراء ارتفاع مستوى سطح البحر وهبوب العواصف القوية والفيضانات الساحلية والتحات الساحلي. وأشارت أيضاً إلى خطر فقدان النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والتنوع البيولوجي ومنافع النظم الإيكولوجية ووظائفها وخدماتها المستخرجة لسبل العيش في المناطق الساحلية، ولا سيما بالنسبة لمجتمعات صيادي الأسماك في المناطق المدارية ومنطقة القطب الشمالي^(٢٠٧). وسيزداد عدد السكان والموارد المتوقع تعرضها لمثل هذه المخاطر، كما ستزداد الضغوط البشرية على النظم الإيكولوجية الساحلية ازدياداً كبيراً في العقود القادمة بسبب النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والتوسع الحضري.

١١١ - ولأنه يمكن الحد من الآثار والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ وإدارتها عن طريق التكيف معها وإتاحة الخدمات المناخية ونظم الإنذار، فإن عدداً من المنظمات يواصل المشاركة في

(٢٠٦) مساهمة من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(٢٠٧) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حالة تغير المناخ في عام ٢٠١٤ (انظر الحاشية ١٩٣ أعلاه).

تحديد الاستراتيجيات وتدابير التكيف الساحلية وتطوير الخدمات المناخية ونظم الإنذار، وذلك بوسائل منها التعاون الشامل لعدة قطاعات^(٢٠٨).

سابعاً - دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية

١١٢ - بفضل تنظيم مناسبتين رئيسيتين في عام ٢٠١٤، أضحت الاحتياجات والمصالح الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية تستقطب اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي، وذلك لأغراض تشمل كفاءة استفادة تلك الدول من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

١١٣ - حظيت الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها بالاعتراف من خلال إعلان عام ٢٠١٤ سنة دولية للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢٠٩). فهذه الدول تُعتبر في غاية الضعف في وجه الكوارث الطبيعية وتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، الأمر الذي من المتوقع أن يؤدي إلى فقدان الأراضي على طول الخطوط الساحلية للجزر المنخفضة. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً العديد من التحديات من حيث تنميتها الاقتصادية، وذلك لعدة أسباب منها العوائق المرتبطة بصغر حجمها^(٢١٠) وبعدها عن الأسواق. ومع ذلك، فقد ازداد الاعتراف في الآونة الأخيرة بأن المحيطات التي تحيط بتلك الدول، وإن كانت هي العلة الرئيسية للعوائق التي تعترضها ولأوجه الضعف المتأصلة فيها، تتيح فرصاً يمكنها أن تستفيد منها لتطوير اقتصادات مستدامة تعتمد على موارد المحيطات^(٢١١)، شريطة حل المشاكل المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف وتلبية الاحتياجات من القدرات الأخرى^(٢١٢). ويُعترف بأهمية المحيطات والبحار بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية،

(٢٠٨) مساهمات من برنامج الأغذية والزراعة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٠٩) قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٦.

(٢١٠) المناطق الاقتصادية الخالصة للغالبية العظمى من الدول الجزرية الصغيرة النامية أكبر من مناطقها البرية.

(٢١١) مساهمة من مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٢١٢) انظر مثلاً المساهمة من لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ. وانظر أيضاً بيان موريشيوس، المتاح على الرابط الشبكي التالي:

www.sids2014.org/index.php?type=6&menu=1490&page=view&nr=33

الذي عقد في آييا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/CONF.223/3)^(٢١٣). وكان من المقرر أن ينظم خلال المؤتمر عدد من الاجتماعات التي تركز على أهمية المحيطات والبحار بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢١٤)، بما في ذلك جلسة حوارية معنية بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المحيطات والبحار والتنوع البيولوجي، التي كان سيتلو فيها المستشار القانوني للأمم المتحدة بيان شبكة الأمم المتحدة للمحيطات (UN-Oceans)، بوصفه المسؤول عن تنسيق شؤون الشبكة، علاوة على منتدى الشراكات مع القطاع الخاص الذي سيركز على مصائد الأسماك والموارد البحرية بوصفهما مجالين رئيسيين من مجالات التركيز^(٢١٥).

١١٤ - وبالنظر إلى القلق الخاص الناشئ عن تغير المناخ (انظر الفقرتين ١٠١ و ١١١ أعلاه)، الذي يعتري الدول الجزرية الصغيرة النامية، دعا تحالف الدول الجزرية الصغيرة، خلال المحادثات الدولية بشأن تغير المناخ، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، إلى اتخاذ إجراء عاجل يتخذ أشكالا منها زيادة حجم الدعم المالي الطويل الأجل للتخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ وللتكيف معها، علاوة على إدراج عنصري الفقدان والضرر في الوثيقة الختامية للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في ليما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٢١٦).

البلدان النامية غير الساحلية

١١٥ - ينص الجزء العاشر من الاتفاقية على حق الدول غير الساحلية في الوصول إلى البحار ومنهها، وحرية المرور العابر. وتعتمد الدول غير الساحلية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية، اعتماداً كبيراً على بلدان المرور العابر لنقل تجارتها بحراً. وفي هذا الصدد، ما زال الإسهام الكامل للبلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية يتضرر من ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية ومن عدم كفاية البنى الأساسية للنقل المادي^(٢١٧). وقد كان لبرنامج عمل ألماتي لعام ٢٠٠٣ أثر إيجابي في عدة مجالات لتحسين قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة في التجارة الدولية، بوسائل منها تطوير سياسات المرور العابر. وقد

(٢١٣) انظر: www.sids2014.org/index.php?menu=1537.

(٢١٤) انظر: www.sids2014.org/index.php?menu=1548.

(٢١٥) انظر: <http://unohrlls.org/private-sector-partnerships-forum-2014-sids-conference>.

(٢١٦) انظر: <http://aosis.org/for-immediate-release-14-june-2014-small-islands-lay-out-priorities-ahead-of-lima/>.

(٢١٧) A/68/157.

وُضعت الاتفاقات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، التي تشكل الأدوات الرئيسية التي يمكن بموجبها التوصل إلى مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، إلا أن تصديق البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المجاورة لها وتنفيذ تلك البلدان لها يتسم بالبطء^(٢١٨). وتظل الاتفاقات الثنائية هي الأداة السائدة لتيسير النقل البري العابر^(٢١٩). ومن المتوقع أن يضع المؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، خطة تنمية قد تمكن البلدان النامية غير الساحلية من الاندماج بصورة أفضل في نظام التبادل التجاري العالمي والاقتراب أكثر من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً خلال العقد القادم^(٢٢٠).

ثامنا - تطوير علوم البحار والتكنولوجيا البحرية

١١٦ - علوم البحار مهمة للقضاء على الفقر والإسهام في الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والبحار. ويضطلع العلم والتكنولوجيا بدور رئيسي في تحسين المعارف المتعلقة بالمحيطات وبالتفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي (انظر الفقرات ١٠١-١٠٤ أعلاه)، وهما يساهمان في نهاية المطاف في فهم التفاعل البشري مع النظم الإيكولوجية البحرية وإدارته على نحو أفضل، كما يساعدان على التنبؤ بالكوارث الطبيعية والتصدي لها. وتحدد الاتفاقية إطاراً شاملاً لإجراء البحوث العلمية البحرية ونشر ما يُستخلص من بيانات ومعلومات (الجزء الثالث عشر). وتنص أيضاً على تنمية التكنولوجيا البحرية ونقلها (الجزء الرابع عشر).

١١٧ - وأقرت الدول الأعضاء في الوثيقة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" بأهمية إجراء تقييمات تستند إلى العلم (انظر الفقرات ١١٨ و ١٢٢ أدناه)، والتزمت بالمشاركة والاستثمار في العلم والابتكار والتكنولوجيا، بوسائل تشمل التعاون الدولي^(٢٢١). كما أبرز ما تلا ذلك من مناقشات متعلقة بأهداف التنمية المستدامة أهمية التعاون الإقليمي والدولي بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وإمكانية الوصول إليها.

(٢١٨) مساهمة من مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٢١٩) المرجع نفسه.

(٢٢٠) المرجع نفسه.

(٢٢١) A/CONF.223/3.

١١٨ - ويعد التعاون والتنسيق من الشروط المسبقة لتمكين المشاريع البحثية المستمرة والواسعة النطاق، وهي مكلفة ومن الصعب القيام بها لوجستيا. وفي هذا الصدد، تصبح برامج التعاون مفيدة أيضا من حيث بناء القدرات الوطنية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الفقرتين ١١٣ و ١١٤ أعلاه)، في مجال العلوم البحرية. ويعترف المجتمع الدولي على الدوام بضرورة بناء القدرات في مجال العلوم البحرية والبحوث العلمية البحرية التي تتراوح من زيادة التوعية إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية والتقنية^(٢٢٢). وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالتقييمات البحرية، حددت حلقات العمل الثماني التي عقدت دعماً للعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية^(٢٢٣)، احتياجات الدول في الإسهام في العملية المنتظمة والاستفادة منها، فضلاً عن الثغرات في المعلومات^(٢٢٤).

١١٩ - وبالرغم من أن عدداً من أنشطة المساعدة التقنية في مجال العلوم البحرية ما زال جارياً (انظر الفقرة ١٢٩ أدناه)^(٢٢٥)، فإن التحديات التي يواجهها تحقيق كامل إمكانات ومجالات العلوم والتكنولوجيا البحرية لا تزال قائمة. وإلى جانب التكاليف المالية الباهظة للعديد من الأنشطة العلمية البحرية، لا يوجد أيضاً ترابط فيما بين تخصصات معينة. وهو الأمر الذي أدى إلى نشوب اختلافات في المفاهيم والتعاريف وممارسات جمع البيانات وتجهيزها، ونجمت عنه تحديات وقيود كبيرة في مجال إنتاج الإحصاءات والمؤشرات المجمعة والمتكاملة والمتناسكة المتعلقة بالمحيطات والبحار^(٢٢٦). وتهدف مبادرة ("البحار الذكية" آي مارين iMarine) الممولة من الاتحاد الأوروبي إلى تطوير هياكل أساسية للبيانات لتلبية الحاجة إلى الحصول على المزيد من البيانات المتعددة التخصصات والمتكاملة^(٢٢٧)، مما يمكن

(٢٢٢) انظر A/65/164، وقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦. وانظر أيضاً خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وجدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

(٢٢٣) انظر: www.un.org/Depts/los/global_reporting/global_reporting.htm.

(٢٢٤) تم التسليم خلال حلقات العمل هذه بالحاجة إلى عقد حلقات عمل تقنية بشأن بناء القدرات من أجل التقييمات المتكاملة، وعُقدت حلقات العمل المعنية بالمتابعة، التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، منذ ذلك الحين. وانظر A/69/77.

(٢٢٥) انظر A/65/69 و A/65/164.

(٢٢٦) انظر مساهمة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة فيما يتعلق بتطبيق الإطار المركزي لنظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية على المحيطات والبحار.

(٢٢٧) اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، الخطة الاستراتيجية من أجل إدارة البيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (٢٠١٣-٢٠١٦) (باريس، منظمة اليونسكو، ٢٠١٣).

أشكالا جديدة لتبادل البيانات العلمية والعلوم التعاونية المتعددة التخصصات^(٢٢٨). وهذا أمر مهم بشكل خاص لأن نظم جمع البيانات الآلية الجديدة تتيح تدفق البيانات على نحو لم يسبقه مثيل^(٢٢٩).

١٢٠ - وهناك تحديات أخرى لها علاقة بالثغرات في البيانات المتعلقة، بين أمور أخرى، بتنوع الأنواع والإيكولوجيا والوفرة والموسمية، وأنماط توزيع الأنواع الكثيرة الارتحال واليمنية، والربط الإيكولوجي بين المناطق الساحلية ومناطق المحيطات المفتوحة والبحار العميقة وداخل النظم الإيكولوجية البحرية، ومحدودية المعلومات المتعلقة بسمات معينة، مثل مجموعات التلال البحرية والمنافذ الحرارية المائية^(٢٣٠). كما تمثل المعلومات العلمية المحدودة المتعلقة بتقديم خدمات النظم الإيكولوجية الأكثر شيوعا واستخدامها في بعض مناطق المحيطات، ولا سيما المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك حجم تلك الخدمات وطبيعتها، تحديا في سبيل اتخاذ القرارات السليمة^(٢٣١). وفي هذا الصدد، هناك عدد من المبادرات التي تتطلع بشكل متزايد إلى التقييم الاقتصادي لخدمات النظم الإيكولوجية البحرية، مثل اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للمحيطات والسواحل^(٢٣٢). وبالإضافة إلى ذلك، وبينما يجري تبادل البيانات والمعلومات على نطاق أوسع بكثير، فيما يبدو، بعدة طرق منها مبادرات الوصول المفتوح والحر، لا يزال يتعذر على العديد من الدول الحصول عليها بسبب الافتقار إلى القدرات^(٢٣٣).

١٢١ - وعلى الرغم من التحديات الراهنة، شهد العقد الماضي عددا متزايدا من المشاريع التعاونية المتعددة التخصصات في العلوم البحرية وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة^(٢٣٤)، بما في ذلك، على سبيل المثال، العمل من أجل وضع استراتيجية وخريطة

(٢٢٨) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

(٢٢٩) اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، الخطة الاستراتيجية (انظر الحاشية ٢٢٧ أعلاه).

(٢٣٠) انظر UNEP/CBD/SBSTTA/18/4.

(٢٣١) انظر: AD Rogers and others، *The High Seas and Us*، (انظر الحاشية ٧٢ أعلاه).

(٢٣٢) انظر أيضا: www.teebweb.org/areas-of-work/biome-studies/teeb-for-oceans-and-coasts.

(٢٣٣) انظر UNEP/CBD/SBSTTA/18/2.

(٢٣٤) انظر أيضا "أرض المستقبل" (www.futureearth.info)، التي تهدف إلى أن تكون مركزا دوليا لتنسيق النهج الجديدة المتعددة التخصصات المتبعة إزاء البحوث. وتشمل مشاريع "أرض المستقبل"، التي تركز على المناطق البحرية والساحلية، "بحوث الكيمياء الجيولوجية الحيوية والنظم الإيكولوجية البحرية المتكاملة"، و "التفاعلات بين البر والمحيطات في المنطقة الساحلية" و "دراسة الطبقة السفلى من الغلاف الجوي وسطح المحيطات".

طريق لتزويد كابلات الغواصات البحرية الجديدة بأجهزة الاستشعار من أجل إنشاء شبكة عالمية لمواصلة جمع البيانات في الزمن الحقيقي للمحيطات ورصد المناخ والإنذار بالكوارث^(٢٣٥). وتشمل المشاريع الأخرى الحملة الدولية الثانية للمحيط الهندي^(٢٣٦)، ومبادرة الشراكة القطبية الدولية^(٢٣٧) ومشروع إدارة الآثار الناجمة عن استغلال الموارد في البحار العميقة (MiDAS)^(٢٣٨)، والبرنامج الدولي لاكتشاف المحيطات، الذي يتناول تغير المناخ والمحيطات، ضمن ظواهر أخرى^(٢٣٩).

١٢٢ - وعلاوة على ذلك، أنشئ عدد من المبادرات^(٢٤٠) من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين زيادة الوعي بالحاجة إلى تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات والتقييمات البحرية العالمية. وتشمل تلك المبادرات "العملية المنتظمة"، التي تنتظر في إطارها الجمعية العامة في عام ٢٠١٥، في التقييم العالمي المتكامل الأول لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (تقييم محيطات العالم) بالرغم من استمرار مسائل التمويل الجارية^(٢٤١). وشهدت كل من تكنولوجيا وأساليب رسم خرائط لقاع البحر تغيرا كبيرا^(٢٤٢) بوصف ذلك إسهاما في التقييمات البحرية، يتضمن، على سبيل المثال، الإفراج عن قاعدة بيانات المحيطات في العالم^(٢٤٣) ونتائج رسم الخرائط التي تعرض سمات تضاريس قيعان البحار على نطاق العالم^(٢٤٤).

١٢٣ - واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بصدد وضع تقرير عالمي لعلوم المحيطات، وذلك بهدف تحديد القدرات البشرية والمؤسسية للدول وتقييمها فيما يتعلق بالبحوث العلمية

(٢٣٥) فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ (متاح في الرابط: www.itu.int). وانظر أيضاً مساهمة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(٢٣٦) انظر أيضاً: http://iocperth.org/IOCPerth/index.php?option=com_content&u0026view=article&u0026id=64&u0026Itemid=57.

(٢٣٧) انظر: www.internationalpolarinitiative.org.

(٢٣٨) انظر: www.eu-midas.net.

(٢٣٩) انظر: iodp.org/index.php.

(٢٤٠) انظر، على سبيل المثال، www.ipbes.net/images/decisions/Decision%20IPBES_2_6.pdf.

(٢٤١) انظر: http://legal.un.org/ola/media/info_from_lc/mss/speeches/MSS_AHWGW_fifth_meeting_31-Mar-2014.pdf.

(٢٤٢) انظر: IOC/EC-XLVII/2.

(٢٤٣) انظر www.nodc.noaa.gov/OC5/WOD/pr_wod.html.

(٢٤٤) انظر: P. T. Harris and others, "Geomorphology of the oceans", *Marine Geology*, vol. 352 (حزيران/يونيه ٢٠١٤)، الصفحات ٤-٢٤.

البحرية، والملاحظات وإدارة المعلومات/البيانات، مما سيوفر أيضا لمحة عامة عن المجالات الرئيسية التي تثير اهتمام البحوث، والتطورات التكنولوجية، والاحتياجات في مجال بناء القدرات^(٢٤٥).

١٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تُوجّه الدول الانتباه على نحو متزايد إلى الحاجة إلى نقل التكنولوجيا على النحو المنصوص عليه بموجب الاتفاقية، وذلك في ضوء الدور الحاسم الذي تضطلع به القدرات التكنولوجية في تحقيق التنمية والاستفادة من المحيطات ومواردها. وعلى سبيل المثال، تجري مناقشة نقل التكنولوجيا في إطار الفريق العامل غير الرسمي المخصص (انظر الفقرتين ٧٣ و ٨١ أعلاه)^(٢٤٦)، وفي منتديات أخرى^(٢٤٧). وعلاوة على ذلك، تواصل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية النهوض بنقل التكنولوجيا البحرية من خلال ما تضطلع به من أنشطة في مجال بناء القدرات، وذلك للبناء على المعايير والمبادئ التوجيهية للجنة المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية^(٢٤٨). غير أن قدرة العديد من الدول في مجال علوم المحيطات، ولا سيما الدول النامية الجزرية الصغيرة والدول في أفريقيا، لا تزال غير كافية أو ناشئة، مما أدى إلى قلة القدرة على الاستفادة على أفضل وجه من نقل التكنولوجيا البحرية^(٢٤٩). وقد أجرت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية دراسة استقصائية، بهدف التصدي لهذه المسألة، من أجل تحديد الاحتياجات من تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا^(٢٥٠).

١٢٥ - ويتواصل إحراز أوجه تقدم في مجال التكنولوجيا البحرية (انظر الفقرات ١٩ و ٢٧ و ٤٨ و ٥٧ إلى ٦٠ أعلاه)، بفعل عدة عوامل مثل الفضول العلمي، الذي يتناول متطلبات البيئة والكفاءة من حيث التكلفة، وبمضي قدما باستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها. فعلى سبيل المثال، يجري إحراز تقدم نحو زيادة الاستقلال الذاتي للمركبات الغواصة، بحيث تعمل تحت الماء في نهاية المطاف على مدى شهور أو سنوات في كل مرة، دون الحاجة إلى دعم السفن السطحية^(٢٥١). ولقد أمكن التوسع في استخدام المركبات والمنصات غير المأهولة

(٢٤٥) انظر: IOC/EC-XLVII/2 Annex 8، IOC-XXVII/2 Annex 11، و IOC/EC-XLVII/3 prov. Pt.2.

(٢٤٦) انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣١.

(٢٤٧) انظر <http://sustainabledevelopment.un.org/focussdgs.html> و A/CONF.223/3.

(٢٤٨) انظر IOC/INF-1203.

(٢٤٩) انظر IOC/EC-XLVII/2.

(٢٥٠) انظر IOC/INF-1313.

(٢٥١) انظر: <http://digitalmagazines.marinelink.com/nwm/MarineTechnology/201401>.

بفضل استخدام مواد جديدة، ومصادر جديدة للطاقة وأوجه التقدم المحرزة في مجال الحوسبة. ويدفع النمو في عدد المركبات الغاطسة غير المأهولة عملية تطوير أجهزة الاستشعار، ولا سيما أجهزة الاستشعار التي تستهلك طاقة أدنى وتعمل لفترات أطول^(٢٥٢). كما بدأ استخدام المركبات الغواصة ذاتية التشغيل في بعثات التفتيش والإصلاح والصيانة، جنباً إلى جنب مع زيادة استخدامها في البحوث والاستكشاف تحت سطح الماء^(٢٥٣)، مما يمكن من إجراء تحسينات كبيرة في مجالات السلامة والكفاءة التشغيلية والنفقات^(٢٥٤).

تاسعا - بناء قدرات الدول على تنفيذ النظام القانوني للمحيطات والبحار

١٢٦ - في حين أن عددا متزايدا من الدول تحول انتباهها إلى المحيطات، حيث توفر الفرص من أجل التنمية، فالعديد من الدول، لا سيما الدول النامية الجزرية الصغيرة والدول في أفريقيا، لا تزال قدراتها محدودة على المشاركة بفعالية في الأنشطة ذات الصلة بالمحيطات ومواردها، والاستفادة منها. وبناء القدرات أمر أساسي أيضا من أجل تمكين الدول من تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا^(٢٥٥). ويتضح حجم الاحتياجات والتدخلات الضرورية بشكل متزايد. ومع ذلك، تتباين الاحتياجات والأولويات في مجال تنمية القدرات فيما بين المناطق وداخلها. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الموارد المتاحة لتنفيذ أنشطة بناء القدرات محدودة^(٢٥٦).

ألف - توجهات في مجال بناء القدرات

١٢٧ - لقد تضمنت أنشطة بناء القدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم التدريب من أجل دعم تنفيذ الصكوك القائمة في عدد من القطاعات؛ والأنشطة المتصلة بالعلوم البحرية وتطوير الهياكل الأساسية؛ والمساعدة المالية المقدمة من أجل المشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية، التي ترد أمثلة عليها أدناه وفي جميع أجزاء التقرير.

١٢٨ - وفيما يتعلق بالتنفيذ، تناولت الأنشطة، في جملة أمور، ما يلي: مصائد الأسماك^(٢٥٧)؛ وحماية البيئة البحرية وحفظها من النقل البحري^(٢٥٨)؛ وإدارة النفايات وإعادة تدوير

(٢٥٢) انظر [www.oceanologyinternational.com/RXUK/RXUK_OceanologyInternational/documents/Press%](http://www.oceanologyinternational.com/RXUK/RXUK_OceanologyInternational/documents/Press%20release/REL%20UUVS%20Jan%20FIN.pdf?v=635267040319404408)

[20release/REL%20UUVS%20Jan%20FIN.pdf?v=635267040319404408](http://www.oceanologyinternational.com/RXUK/RXUK_OceanologyInternational/documents/Press%20release/REL%20UUVS%20Jan%20FIN.pdf?v=635267040319404408)

(٢٥٣) انظر: A/68/71/Add.1 و A/66/70 و A/65/69/Add.2.

(٢٥٤) انظر: <http://digitalmagazines.marinelink.com/nwm/MarineTechnology/201401>

(٢٥٥) انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٨.

(٢٥٦) انظر IOC/EC-XLVII/2.

(٢٥٧) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

السفن^(٢٥٩)؛ والتنوع البيولوجي^(٢٦٠)؛ وتنظيم نشاط النفط والغاز في المناطق البحرية^(٢٦١)؛ والتعدين في قاع البحار^(٢٦٢)؛ والأمن البحري^(٢٦٣) وتسوية المنازعات^(٢٦٤).

١٢٩ - وفي مجال العلوم البحرية، يشمل بناء القدرات أنشطة متصلة بجمع البيانات وإدارة المعلومات^(٢٦٥)، وكذلك المنح الدراسية المقدمة للعلماء^(٢٦٦).

١٣٠ - وتضمنت الأنشطة الأخرى لبناء القدرات تقديم المساعدة في إطار بناء الهياكل الأساسية، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والمعايير والمنتجات والخدمات لأغراض المسح الهيدروغرافي ورسم الخرائط البحرية^(٢٦٧).

١٣١ - ومن الأهمية بمكان توفير التمويل المستدام من أجل دعم الأنشطة المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات، دعماً للتنفيذ الكامل للاتفاقية. ومن الخطوات التي تستحق الترحيب في هذا الصدد مواصلة تخصيص التمويل للمشاريع ذات الصلة بالمحيطات والتنوع البيولوجي البحري من خلال تحديد موارد مرفق البيئة العالمية السادس في نيسان/أبريل ٢٠١٤^(٢٦٨). ومع ذلك، وعلى الرغم من أن عملية تنفيذ البلدان النامية لعدد من الاتفاقات المتعددة الأطراف التي اعتمدت في السنوات الأخيرة قد استفادت من الموارد المالية المخصصة من خلال آلية مالية محددة على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقات، فإن الأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ الاتفاقية لا تزال تعتمد إلى حد كبير على التبرعات المقدمة من الدول والمنظمات الحكومية الدولية والجهات المانحة، وكذلك التعاون الثنائي. وقد أثر الوضع

(٢٥٨) مساهمة من المنظمة البحرية الدولية.

(٢٥٩) مساهمة من اتفاقات بازل وروتterdam واستوكهولم.

(٢٦٠) مساهمة من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي انظر أيضا www.cites.org/eng/prog/shark/projects.php.

(٢٦١) مساهمة من لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي.

(٢٦٢) مساهمة من لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ.

(٢٦٣) مساهمة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

(٢٦٤) نظمت المحكمة الدولية لقانون البحار حلقة عمل إقليمية في نيروبي في آب/أغسطس ٢٠١٤.

(٢٦٥) مساهمتان من اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي. انظر أيضا: IOC/EC-XLVII/2.

(٢٦٦) مساهمة من لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنثارتكتيكا.

(٢٦٧) مساهمات من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الهيدروغرافية الدولية.

(٢٦٨) انظر GEF/R.6/26.

تأثيراً سلبياً على مدى ونطاق واستدامة المساعدة التي يمكن أن تقدمها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وغيرها من الجهات إلى البلدان النامية دعماً لتنفيذ الاتفاقية.

باء - أنشطة بناء قدرات شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار

١ - الزمالات

١٣٢ - مكّنت زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار من تدريب ٢٦ شخصاً من ٢٦ دولة من الدول الأعضاء، منذ إنشائها. وفي عام ٢٠١٤، حصلت مريم ريتا فاوول من سان تومي وبرينسيبي على الزمالة السادسة والعشرين للفترة نيسان/أبريل - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالنظر إلى أهمية الزمالة وتمويلها المحدود، يُوجّه في هذا الصدد نداء إلى الدول الأعضاء والجهات الأخرى القادرة على المساهمة أن تتبرع بسخاء إلى الصندوق الاستئماني الطوعي لتمكين الأمانة العامة من تقديم منح إضافية.

١٣٣ - ويصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية. وفي السنوات العشر الماضية، أتاح البرنامج التدريب لـ ١٠٠ شخص من ٦٠ دولة عضواً. ويشترك في البرنامج حالياً ١٠ أفراد من البلدان التالية: أوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وتايلند، وسيشيل، وعمان، وغرينادا، وكوت ديفوار، ومدغشقر، وملاوي. وستتاح عشر منح جديدة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ لدورة الزمالات الجديدة التي ستبدأ في الربع الأول من عام ٢٠١٥^(٢٦٩). وفي إطار مكون برنامج خريجي الزمالات، عُقد اجتماع للخريجين من دول جزر المحيط الهادئ في سوفيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، باستضافة أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وسوف تستضيف مؤسسة نيبون اليابانية اجتماعاً للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبرنامج الزمالات، مما سيجمع ١٠٠ خريج وشريك أكاديمي، في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢ - الإحاطات والمساعدة التقنية

١٣٤ - في عام ٢٠١٣، أجرت الشعبة، بناء على طلب من حكومة إكوادور، دورة تدريبية في إكوادور بشأن المادة ٧٦ من الاتفاقية. وحضر الدورة أيضاً رعايا من دول مجاورة. وقدمت الشعبة أيضاً إحاطة للمندوبين عن آخر التطورات في شؤون المحيطات وقانون البحار

(٢٦٩) انظر: www.un.org/depts/los/nippon.

بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. كما نظمت نشاطا جانبيا بشأن الدور الذي تؤديه الاتفاقية والاتفاقان المتعلقان بتنفيذها في مجال التنمية المستدامة^(٢٧٠).

١٣٥ - ووافق الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال على مقترح تقدمت به الشعبة يرمي إلى زيادة فهم البرلمانين والمسؤولين الحكوميين الصوماليين للاتفاقية، وإجراء تحليل للثغرات التي ينطوي عليها إطار التشريعات والسياسات الصومالي المتعلقة بالمحيطات^(٢٧١).

١٣٦ - وعملت الشعبة، بالاشتراك مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، على إعداد برنامج تدريبي للدول الساحلية النامية والدول التي تجري أبحاثا وتتولى مسؤولية تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن الأبحاث العلمية البحرية و/أو تشارك في هذا التنفيذ. ويشتمل البرنامج على دورات تدريبية وبوابة إلكترونية لتقديم الدورات الدراسية.

١٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة، من خلال المشاركة في اجتماعات وحلقات عمل مختلفة، تقديم المعلومات والمشورة والمساعدة إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية بهدف تعزيز الفهم للاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة، وتوسيع نطاق قبولها، وتطبيقها بشكل موحد ومتسق، وتنفيذها تنفيذا فعالا.

٣ - الصناديق الاستئمانية

١٣٨ - وتواصل الشعبة إدارة عدة صناديق استئمانية للتبرعات على النحو المبين في مرفق هذا التقرير. ويُدار صندوق المساعدة في إطار الجزء السابع من اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة. وتزايد في السنوات الأخيرة الطلب على الصناديق الاستئمانية، وارتفع كذلك عدد ومدة الأنشطة التي تُطلب المساعدة من أجلها (انظر المرفق). وأهمكت الزيادة في طلبات المساعدة وفي عدد الجهات المتلقية للمساعدة موارد الصناديق الاستئمانية، نظرا لأن عدد وحجم التبرعات المقدمة إلى هذه الصناديق الاستئمانية قد انخفض بدرجة كبيرة. ويعني ذلك أن هناك حاجة ماسة للتبرعات حتى يتسنى ضمان استمرار الصناديق الاستئمانية في أداء دورها.

(٢٧٠) انظر www.un.org/depts/los/convention_agreements/UNCLOS_sustain_dev.htm.

(٢٧١) المرجع نفسه.

عاشرا - تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين

١٣٩ - يشكل التعاون الدولي ركنا أساسيا في تحقيق أهداف الاتفاقية. واستجابة للنداء المستمر من الجمعية العامة بتعزيز التعاون والتنسيق على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي وفقا للاتفاقية، بدأ العمل بعدد من الآليات والأنشطة لتيسير هذا التعاون والتنسيق أو لتعزيزهما. ومن الاتجاهات التي لوحظت في السنوات القليلة الماضية زيادة التعاون والتنسيق على مستوى القطاعات والجهات المعنية وفيما بينها سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي حسب ما هو مبين في هذا التقرير.

١٤٠ - وعلى الصعيد العالمي، لا تزال العملية الاستشارية غير الرسمية تيسر استعراض الجمعية العامة سنويا التطورات الحاصلة في شؤون المحيطات وفي قانون البحار، مع التركيز على تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات. وركزت العملية الاستشارية غير الرسمية مناقشاتها، في اجتماعها الخامس عشر المعقود في أيار/مايو ٢٠١٤، على دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي^(٢٧٢). وعملا بالقرار ٦٧/٦٨، ستواصل الجمعية العامة استعراض فعالية العملية الاستشارية وجدواها في دورتها التاسعة والسنتين.

١٤١ - وتواصلت معالجة مجموعة واسعة من المواضيع من خلال التعاون الإقليمي، بما في ذلك معالجتها من منظور شامل لعدة قطاعات كما كان الحال في بعض الحالات (انظر الفقرات ٧٣ و ٨٥ و ٩٠ و ٩٩ و ١٠٩ و ١١٣ و ١٢١ أعلاه). وشملت هذه المواضيع التنوع البيولوجي البحري، وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية^(٢٧٣)، والتلوث، بما في ذلك النفايات البحرية واللدائن^(٢٧٤)، وإدارة مياه الصابورة والأنواع الدخيلة التوسعية^(٢٧٥)، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض^(٢٧٦)، والتخطيط للطوارئ والتأهب لحالات

(٢٧٢) A/69/90.

(٢٧٣) على سبيل المثال، في المنطقة المشمولة بخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ (انظر www.nowpap.org/)، وفي منطقة البحر الكاريبي (http://caricom.org/jsp/pressreleases/press_releases_2014/pres174_14.jsp?null&pmf=1).

(٢٧٤) انظر مساهمة لجنة هلسنكي ومساهمة لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي. وأجريت أيضا أنشطة في المنطقتين المشمولتين بخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ (www.nowpap.org/) وبرنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي (www.sacep.org/).

(٢٧٥) انظر مساهمة لجنة هلسنكي ومساهمة لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي. وانظر أيضا الرابط: jointbwmexemptions.org/ballast_water_RA؛ وأطلس الأنواع الدخيلة التوسعية لخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ؛ وحلقة العمل بشأن استراتيجيات إدارة الأنواع الدخيلة التوسعية في منطقة البحر

انسكاب النفط^(٢٧٧). ومن بين المسائل الأخرى التي تجري معالجتها بصورة متزايدة على الصعيد الإقليمي أدوات الإدارة من قبيل نهج النظم الإيكولوجية^(٢٧٨) وتخطيط الحيز البحري^(٢٧٩). واستمرت تقييمات حالة البيئة البحرية على الصعيد الإقليمي في إغناء "العملية المنتظمة" (انظر الفقرتين ١١٨ و ١٢٢ أعلاه)^(٢٨٠). وتكثف أيضاً، في بعض المناطق، العمل المتعلق بالإدارة الإقليمية للمحيطات، والتنمية المستدامة، والنمو الأزرق^(٢٨١).

١٤٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠ وخطة العمل الخاصة بها، وعيّن الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٥ لتكون عقد أفريقيا المكرس للمحيطات. وتوفر الاستراتيجية إطاراً للاستراتيجيات الإقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بالمحيطات من قبيل مصائد الأسماك، والتنوع البيولوجي، والجرائم البحرية، وحماية البيئة البحرية وحفظها^(٢٨٢). وبالإضافة إلى ذلك، تم في الاجتماع الذي عقدته مؤخرًا الأطراف المتعاقدة في اتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية على ساحل المحيط الأطلسي في منطقة غرب ووسط

الكاربي على الرابط: www.car-spaw-rac.org/?Invasive-Alien-Species-management؛ وشبكة ومنتدى إدارة المحميات البحرية في منطقة البحر الكاريبي على الرابط: www.cep.unep.org/content/about-cep/spaw.

(٢٧٦) انظر مساهمة لجنة حماية البيئة البحرية لشرق المحيط الأطلسي؛ وتدير الحفظ ١٠-٥٠ (٢٠١٣) الصادر عن لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، على الرابط: www.ccamlr.org/en/measure-10-05-2013.

(٢٧٧) انظر www.blacksea-commission.org/_oilspill.asp. وانظر أيضاً التوصية 34E/3 الصادرة عن لجنة هلسنكي.

(٢٧٨) انظر مساهمة لجنة هلسنكي. انظر أيضاً الورقة المفاهيمية بشأن حماية البيئة البحرية في القطب الشمالي عن مجلس المنطقة القطبية الشمالية، على الرابط: <http://www.pame.is/index.php/projects/ecosystem-approach/ea-documents-and-workshop-reports>.

(٢٧٩) انظر، على سبيل المثال، مساهمة لجنة هلسنكي. انظر أيضاً التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن تخطيط الحيز البحري، على الرابط: http://ec.europa.eu/maritimeaffairs/policy/maritime_spatial_planning/index_en.htm؛ وحلقة العمل بشأن تخطيط الحيز في المنطقة الساحلية - الوقاية من الكوارث والتنمية المستدامة، التي عقدتها هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا، على الرابط: www.cobsea.org/.

(٢٨٠) انظر أيضاً مساهمة لجنة هلسنكي، وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين في البحر الأبيض المتوسط المقرر إعداده بحلول عام ٢٠١٥.

(٢٨١) انظر مؤتمر آسيا بشأن المحيطات والأمن الغذائي والنمو الأزرق الذي انعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في بالي بإندونيسيا، على الرابط: <http://acofb2013.kkp.go.id/>؛ والاستراتيجية الأوروبية لدعم النمو المستدام في القطاعين البحري والملاحي، على الرابط: http://ec.europa.eu/maritimeaffairs/policy/blue_growth/index_en.htm؛ وخطة منطقة بحر البلطيق للنمو الأزرق المستدام؛ واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط المنقحة للتنمية المستدامة؛ وإعلان كيب تاون بشأن النمو الأزرق في أفريقيا.

(٢٨٢) انظر <http://pages.au.int/maritime/documents/2050-aim-strategy-0>.

وجنوب أفريقيا (اتفاقية أبيدجان) اعتماداً إعلان يقر بالحاجة إلى مخطط لإدارة المحيطات في أفريقيا، ومناقشة وضع خريطة طريق صوب عقد مؤتمر قمة لعموم بلدان أفريقيا بشأن إدارة المحيطات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا^(٢٨٣).

١٤٣ - وكان برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ إنشائه في عام ١٩٧٤، عاملاً لتحفيز العمل التعاوني في العديد من مناطق العالم في ما يتعلق بحماية البيئة البحرية وحفظها، ودعم بذلك تنفيذ الاتفاقية أيضاً. وبمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء البرنامج، انخرط برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية تأمل شاركت فيها أطراف معنية متعددة، تهدف إلى بلورة تصور طويل الأجل للبرنامج، مع التركيز على الأولويات الرئيسية^(٢٨٤).

١٤٤ - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات - بهدف تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، اعتمدت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات برنامج عمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على الصيغة المنقحة لاختصاصات هذه الشبكة^(٢٨٥). وأحد الأنشطة الرئيسية المدرجة في هذا الإطار هو وضع لائحة بالولايات المسندة لأعضاء الشبكة وبالأنشطة التي يضطلعون بها، بغرض تيسير تحديد المجالات التي يمكن التعاون والتآزر فيها^(٢٨٦). وقُدمت معلومات عن أنشطة الشبكة إلى العملية التشاورية غير الرسمية في حزيران/يونيه ٢٠١٤^(٢٨٧).

حادي عشر - الاستنتاجات

١٤٥ - تشير الاتجاهات والتطورات المبينة في هذا التقرير إلى ازدياد الوعي بالدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المحيطات والبحار في تنظيم المناخ وتوفير الأمن الغذائي وتأمين المعيشة والرفاه البشري، وفي الاقتصاد العالمي بوجه عام. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاقية، باعتبارها

(٢٨٣) الوثيقة UNEP (DEPI)/WACAF/COP.11/9/Rev1، متاحة على: <http://cop11.abidjanconvention.org/>.

(٢٨٤) انظر حلقة العمل لبلورة تصور بشأن البحار الإقليمية، التي انعقدت في جنيف بسويسرا في يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، على الرابط: www.unep.org/regionalseas/globalmeetings/. Visioning_Workshop/Visioning_RS_Workshop.asp.

(٢٨٥) قرار الجمعية العامة ٦٨/٧٠.

(٢٨٦) انظر - www.unoceans.org/fileadmin/user_upload/un oceans/docs/UN-Oceans_statement_to_ICP-15_for_website.pdf.

(٢٨٧) المرجع نفسه، و A/69/90.

دستور المحيطات وبالاقتراح مع الصكوك القانونية الأخرى التي تكملها، توفر الأساس القانوني الضروري للتنمية السلمية والمستدامة للمحيطات والبحار.

١٤٦ - وقد أُحرز تقدم مشجع في تنفيذ النظام القانوني المتعلق بالمحيطات والبحار، ولا سيما الاتفاقية، بما في ذلك من خلال الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية. وفي العديد من المناطق، اعتُمدت صكوك عالمية وإقليمية، مشفوعة في بعض الحالات بمبادئ توجيهية تقنية لتنفيذها وأدوات إدارية ذات صلة، وضعت أحكام الاتفاقية موضع التنفيذ. وحدثت أيضا زيادة في النشاط الساعي إلى إعداد مواد علمية ذات أهمية بالنسبة للسياسات، وتعزيز الترابط بين العلم والسياسات. وازداد تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، بما في ذلك في طابعهما الشامل لعدة قطاعات، إضافة إلى زيادة تعزيز أنشطة تنمية القدرات.

١٤٧ - وعلى الرغم من التطورات الإيجابية والمشجعة، ما زالت هناك تحديات. ففي بعض المناطق، لا تزال المنازعات على الحدود البحرية تشكل تهديدا للسلام والأمن أو أنها تحول دون استكشاف موارد المحيطات واستغلالها. ولا يزال المئات من الأشخاص يموتون في عرض البحر عند هروبهم من مناطق النزاع أو في سعيهم لتأمين معيشة أفضل. وما زالت الأعمال الإجرامية في عرض البحر تهدد الأرواح وتخل بسلامة الملاحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. وفي حين أُحرز تقدم نحو تحقيق المزيد من الاستدامة الاجتماعية والبيئية ونحو الاضطلاع بمسؤولية أكبر في بعض القطاعات، لا تزال بعض الأنشطة البرية والبحرية تلحق أضرارا بالبيئة البحرية تترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية بالغة. وفي هذا الصدد، لا تزال المعارف المتعلقة بحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، محدودة. وفي حالة وُجدت المعلومات العلمية، فإنها لا تكون دائما متاحة لصانعي القرارات. وفي بعض الأحيان، ترجح كفة ضرورات التنمية أو احتمالات تحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل على كفة احتياجات الاستدامة الأطول أجلا. وتتفاقم حصيلة عدد من الضغوط على البيئة البحرية، التي يؤثر تراكمها في صحة النظم الإيكولوجية البحرية وإنتاجيتها، بفعل الآثار المترتبة على زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومنها على وجه الخصوص تحمض المحيطات.

١٤٨ - ولم يكن بوسع جميع الدول الأطراف إعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية لجني فوائد ملموسة. فلا يزال الاضطلاع بأوجه الاستغلال الاقتصادي للمحيطات، ولا سيما الأنشطة الاستخراجية، محصورا بالدرجة الأولى في الدول التي تملك ما يلزم من قدرة وتكنولوجيا. وما زالت الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول النامية غير الساحلية، والدول الأفريقية، على وجه الخصوص، تعتمد على الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي

للاستفادة على أكمل وجه وبطريقة مستدامة من فرص التنمية التي تتيحها المحيطات ومواردها.

١٤٩ - وتشير هذه التحديات إلى الحاجة الماسة إلى مواصلة بذل جهود متضافرة من جانب جميع الأطراف المعنية وعلى جميع المستويات، وإلى التنفيذ الكامل للنظام القانوني المتعلق بالمحيطات، على النحو المبين في الاتفاقية والاتفاقيين المتعلقين بتنفيذها، وللصكوك الأخرى ذات الصلة. ويوفر ذلك النظام، الذي يوازن بدقة بين ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورات حماية البيئة البحرية وحفظها وحفظ الموارد البحرية الحية، الأساس اللازم لتنمية الاقتصادات التي تعتمد على المحيطات بطريقة مستدامة. ولا تزال الاتفاقية تشكل أيضا الأساس لسلامة المحيطات وأمنها. وبالنظر إلى زيادة الاهتمام بالمحيطات، تشكل الاتفاقية الآن أكثر من أي وقت مضى مصدرا للاستقرار واليقين القانوني، وهما أمران بالغ الأهمية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب.

١٥٠ - وتتمحور الاتفاقية ككل حول تحقيق التوازن بين التمتع بالحقوق والمزايا وما يتبع ذلك من اضطلاع بالواجبات والالتزامات. ومن ثم، لا يمكن تنفيذ الاتفاقية بطريقة مجزأة، إذ أن أحكام الاتفاقية تشكل مجموعة متكاملة. وعليه، فإنه من الضروري أن يزداد الوعي بالنظام المنصوص عليه في الاتفاقية لدى جميع الأطراف المعنية. ولا بد أيضا من التعاون والتنسيق فيما بين القطاعات لكفالة أن تنمو مختلف القطاعات بطريقة تدعم تحقيق غرض الاتفاقية وأهدافها، ولكي تعمل القطاعات صوب إرساء نهج متكامل في إدارة المحيطات والبحار. ولا يزال الدور الذي تؤديه الجمعية العامة في تقديم توجيهات سياساتية عالمية أمرا ضروريا لتحقيق هذه الغاية.

١٥١ - ولا بد أيضا من مزيد من التدخلات في مجال تنمية القدرات، تكون مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والأولويات الإقليمية والوطنية، بطرق منها التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، حتى يتسنى لجميع الدول الاستفادة بالكامل من المحيطات ومواردها، ومن أجل تعزيز الامتثال للصكوك ذات الصلة أيضا.

١٥٢ - وبهدف مواصلة تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء، واصل الأمين العام التركيز على تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في المسائل المتعلقة بالمحيطات مع المراعاة، بصفة خاصة، لضرورة زيادة التنسيق والتآزر في تنفيذ الولايات التي أوكلتها الدول الأعضاء إلى المنظمة.

المرفق

حالة صناديق التبرعات الاستثمارية التي تديرها شعبة شؤون المحيطات
وقانون البحار (في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى
٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤)

صناديق التبرعات الاستثمارية	البلدان التي استفادت من الصندوق الاستثماري خلال الفترة المشمولة بالتقرير	البلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستثماري خلال الفترة المشمولة بالتقرير	تقديرات رصيد الصندوق حتى تموز/يوليه ٢٠١٤ (بدولارات الولايات المتحدة)
صندوق التبرعات الاستثماري لغرض تيسير إعداد الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، للتقارير التي تقدمها إلى لجنة حدود الجرف القاري، امتثالاً للمادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	لا ينطبق	كوستاريكا	١ ٣٠٦ ٢٧٥,٢٦
صندوق التبرعات الاستثماري لغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء لجنة حدود الجرف القاري من الدول النامية في اجتماعات هذه اللجنة	باكستان، ترينيداد وتوباغو، غانا، الكاميرون، كينيا، المكسيك، موزامبيق، نيجيريا	أيرلندا، أيسلندا، الصين، المكسيك، كوريا، اليابان	٦٧١ ٠٨٤,١٥
صندوق التبرعات الاستثماري لغرض مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية، على حضور اجتماعات عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار	أوغندا، البرازيل، بربادوس، بوركينا فاسو، بيرو، جامايكا، فانواتو، لاو، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر	نيوزيلندا	٣٥ ٤٤١,٨٢
صندوق التبرعات الاستثماري لمساعدة الدول على تسوية المنازعات عن طريق المحكمة الدولية لقانون البحار	سانت فنسنت وجزر غرينادين	فنلندا	١٢٠ ٥٦٧,٦٥
صندوق التبرعات الاستثماري للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية	فريق الخبراء: الأرجنتين، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البرازيل، بربادوس، جامايكا، سيراليون، شيلي، الصين، الفلبين، جمهورية كوريا، كينيا	أيرلندا، الصين، جمهورية كوريا، المملكة المتحدة، نيوزيلندا	٤٦ ٧٠٧,٤١

صناديق التبرعات الاستثمارية	البلدان التي استفادت من الصندوق الاستثماري خلال الفترة المشمولة بالتقرير	البلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستثماري خلال الفترة المشمولة بالتقرير	تقديرات رصيد الصندوق حتى تموز/يوليه ٢٠١٤ (بدولارات الولايات المتحدة)
صندوق التبرعات الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه - زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية	سان تومي وبرينسيبي	سلوفينيا، موناكو	٦٨ ٩٨٥,٠٠
صندوق المساعدة في إطار الجزء السابع من اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية - ينفذ بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ^(أ)	أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، توفالو، تونغا، جزر كوك، جنوب أفريقيا، ساموا، سري لانكا، السنغال، كيريباس، ملديف، ميكرونيزيا، ناميبيا، ناورو، نيوي	لا ينطبق	١٠٤ ١٩٥,٠٠

(أ) تغطي البيانات الواردة من منظمة الأغذية والزراعة الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.